تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر
في ضوء أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع

د. إكرام عبد الستار محمد دياب غانم

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق

ملخص الدراسة

منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 م أصبح التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال، ولقد دعم ذلك ما سعت إليه الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة 2000 م، والتي أكدت على تعميم التعليم الابتدائي للجميع بحلول العام 2015 م، وما ورد بالهدف الثاني من مؤتمر داكار 2000 م للتأكيد على ضرورة تقديم تعليم ذي نوعية جيدة وتمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي بحلول عام 2015 م.

وعلى الرغم من اقتراب الموعد المحدد لبلوغ أهداف هذه المبادرة على المستوى الدولي إلا أنه يبدو أن كثيراً من دول العالم ومنها مصر لن تستطيع تحقيق هذا الهدف، حيث يشير واقع التعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي في مصر إلي وجود صعوبات جمة لتحقيق ما جاء بالمبادرة الدولية للتعليم للجميع وفي الموعد المحدد، ولذا هدفت الدراسة الحالية إلى تقديم تصور مقترح يمكن "أن يسهم في تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر".

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للوصول إلى بعض السبل المقترحة لتفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أن معظم الأطفال في الفئة العمرية (6 – 14) سنة خارج النظام التعليمي، وهذا يعبر عن ضعف قدرة النظام التعليمي في مصر على بلوغ أهداف التعليم للجميع، والخاصة بالتعليم المجتمعي بحلول عام 2015 م، وكشفت النتائج عن تدني الجودة متمثلاً ذلك في ضعف قدرة النظام التعليمي على توفير تعليم ذي نوعية جيدة للمتعلمين، واقترحت نتائج الدراسة مجموعة من السبل لتحقيق الاستيعاب الكامل للمتعلمين بمؤسسات التعليم المجتمعي، وجودة العملية التعليمية بها، وغيرها من السبل خاصة خطط التطوير المستقبلية لسياسات التعليم المجتمعي في مصر.

وفي ضوء النتائج اقترحت الدراسة تصوراً عملياً قد يسهم في تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع، ويشتمل هذا التصور على جوانب إجرائية مختلفة.

Abstract:

Since the Universal Declaration of Human Rights 1948, became the primary education compulsory and free for all children , and I have confirmed support for the Millennium Development Goals of the United Nations in the new millennium , 2000 , which confirmed the universal primary education for all by the year 2015 , and is the second goal of the Dakar Conference 2000 of the most important goals that emphasize the need to provide quality education and to enable all children have access to primary education is free, and compulsory by 2015 .

In spite of the approaching deadline for achieving the objectives of this initiative on the international level by the year 2015 , and that many countries of the world has been able to achieve this goal, but the reality of education institutions, community education in Egypt indicates there are difficulties in achieving the goal of the International Initiative for Education for All in a timely manner her, so the current study aimed to provide a suggested could contribute to the

activation of community education policies in Egypt , which achieves the objectives of the International Initiative for Education for All.

To achieve this goal, the study used a descriptive approach to gain access to the importance of the proposed ways to activate the education policy community in Egypt in order to achieve the objectives of the International Initiative for Education for All.

The study found a range of results , notably : that most of the children in the age group (6-14 years) outside the educational system , and this reflects the weak capacity of the education system in Egypt to achieve the goals of education for all special education community by 2015, and the results revealed low quality double the capacity of the education system to provide quality education to the learners , and revealed the results of the study on a range of ways proposed to achieve full absorption of the learners education institutions in the community , and to achieve the quality of the educational process by , as results revealed a range of ways proposed in the area of future development plans for policies community Education in Egypt.

In light of the results suggested that the study may contribute to a perception practically activation policies in community education in Egypt in order to achieve the objectives of the international initiative to teach everyone , and this includes the perception on the philosophy , goals, and procedural recommendations in its various aspects , as well as the requirements for its implementation in practice.

أولاً: الإطار العام للدراسة

1 – مقدمة الدراسة:

منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 م أصبح التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال، ولقد أكد ودعم ذلك الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة 2000 م، حيث أكدت على تعميم التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام 2015 م، ويعد الهدف الثاني من

مؤتمر داكار 2000 م من أهم الأهداف التي تؤكد على ضرورة تقديم تعليم ذي نوعية جيدة وتمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي بحلول عام 2015 م [1].

وتؤكد الإحصاءات العالمية إلى أن أكثر من 100 مليون طفل في العالم غير ملتحقين بالمدرسة، أو خارج مقاعد الدراسة في الوقت الحاضر وأن 60% منهم من البنات.

الأمر الذي يؤكد على ضرورة توفير صيغ مختلفة لتوفير وإتاحة التعليم الأساسي للجميع، وتلبية الاحتياجات التعليمية للشرائح السكانية غير القادرة على الوصول إلى المدارس [2].

وتنص المادة 27 من القانون الدولي على أن: "تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في الحصول على مستوى معيشي ملائم لطبيعة النمو البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي للطفل، بالإضافة إلى تعهد الدول الأطراف، أن تتخذ التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسئولين عن الطفل، وتقدم، عند الضرورة، المساعدة المادية وتوفير برامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان". كما تؤكد المواد 18، 19، 24، 28، 32 من القانون الدولي على ضرورة تدعيم حق الأطفال في الحماية الاجتماعية [3]. وتعد البرازيل من أبرز وأهم الدول التي تطبق برامج الحماية الاجتماعية على شكل تحويلات نقدية مشروطة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك الكثير من الدول اعتمدت على مؤسسات التعليم المجتمعي لتحقيق الاستيعاب الكامل وتكافؤ الفرص التعليمية للأطفال غير الملتحقين بالتعليم النظامي، وتمكنت من إحراز نتائج تفوق نتائج المدارس الابتدائية النظامية في العديد من الدول [4]، وذلك من خلال تبني صيغ وبرامج وسياسات من أبرزها برامج الحماية الاجتماعية وبرامج التحويلات النقدية المشروطة لبرامج الفرص والتي أثبتت نجاحاً ورواجاً على المستوى العالمي حيث تم تطبيقها في العدد من دول العالم أبرزها (البرازيل – المكسيك – الأرجنتين – كوستاريكا – فنلندا – أوروجواي – أوكرانيا – الإكوادور – جواتيمالا – اليونان – اليابان – شيلي – قبرص – المغرب – عمان – كوريا – ملدوفا – جنوب أفريقيا – إسبانيا – سويسرا – الجزائر – ألبانيا – أوغندا – تونس – فيتنام – زامبيا – بيرو – قطر – رومانيا – تركيا) وذلك لمساعدة ودعم الفقراء فقد تمثل الهدف

الرئيسي لتلك البرامج في زيادة الدخل الحقيقي للأطفال والنساء والأسر من أجل ضمان حصولهم على حياة كريمة من خلال الحصول على المساعدات الاجتماعية والمتمثلة في الخدمات الآتية (دعم الغذاء – الإعفاء من الرسوم التعليمية والصحية – خدمات التأمين الصحي المجاني – المعاشات) (5).

ويعد برنامج التحويلات النقدية المشروط، أحد البرامج الناجحة، والتي تم تطبيقها، بدول أمريكا اللاتينية، في كلا من المكسيك والبرازيل وتشيلي، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث كان بمثابة آلية، تمنح الفقراء والمهمشين بصفة عامة، والنساء بصفة خاصة، القوة والأمن.

ومن ناحية أخرى، يتسم هذا البرنامج بانخفاض، تكلفته المادية، مع ارتفاع عائد تأثيره وفاعليته الاجتماعية، في مواجهة الفقر.

وتعد الحماية الاجتماعية أداة قوية تتحقق من خلالها حقوق كل طفل. وقد ورد حق الأطفال في الحماية الاجتماعية في المادة 26 من اتفاقية حقوق الطفل:

"تعترف الدول الأطراف لكل طفل بالحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الحق وفقاً لقانونها الوطني".

من هنا ظهر ما يعرف بمؤسسات التعليم المجتمعي وهي تختلف عن المدارس النظامية من حيث مصادر التمويل، والإدارة، والهيكل الإداري، والتنظيم، وكذلك المناهج، حيث تعتمد بشكل أساسي على المجتمع الذي يقوم بمسئوليات مهمة في إنشائها وتمويلها وتعيين المعلمين ودفع رواتبهم وتوفير الخدمات التعليمية (6).

وأهم ما يميز برامج التحويلات النقدية المشروطة هو التزام المستفيدين بالوفاء بالشروط الآتية (إلحاق أطفالهم بالمدارس وإلزامهم بالاستمرار فيها، بالإضافة إلى إجراء الفحوصات الطبية بصورة منتظمة) ويصف البنك الدولي هذه الشروط بأنها استثمارات محددة سلفاً في مجال تعليم الأطفال وصحتهم وأنها تسهم في تنمية وتطوير رأس المال البشري للأطفال. وتعد التحويلات النقدية المشروطة وسيلة من وسائل التركيز على مسئولية الدولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين

وخصوصاً الفقراء منهم مثل الصحة والتعليم. وتعد البرازيل نموذجاً فريداً في تطبيقها برامج التحويلات النقدية المشروطة فقد بدأ مبكراً في هذا المجال وتطورت برامجها تطوراً هائلاً (7).

ويعتبر برنامج الفرص "Oportunidades" في المكسيك حالة نموذجية فقد بدأت هذا البرنامج في فترة مبكرة، وتطور بأسلوب اتسم بالتدبر والروية وهو برنامج ناجح ومما يجعل البرنامج المكسيكي نموذجاً بحق (8).

وتعد الأرجنتين من أبرز الدول التي تطبق برامج الحماية الاجتماعية، واستطاعت تحقيق أفضل وأعلى النتائج في مجال التعليم والصحة وذلك إيماناً من الحكومة الأرجنتينية بضرورة تحقيق الضمان الاجتماعي لكافة المواطنين في الأرجنتين (9).

ويؤكد البنك الدولي على أن برامج التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، على أنها برامج رائدة في مجال الحد من الفقر وتوفير التعليم للجميع. وقد تم تعريف برامج التحويلات الاجتماعية من قبل البنك الدولي على أنها أدوات فعالة في استئصال الفقر وفي توفير التعليم لتلك الفئات المحرومة من الخدمات التعليمية من خلال الحد من مظاهر التفاوت الاقتصادي وكسر حلقة توارث الفقر عبر الأجيال (10).

ولم تكن مصر بعيدة عن هذه التطورات الدولية، حيث التزمت بالإعلان العالمي للتعليم للجميع كغيرها من دول العالم، والتزمت بالعمل على تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع، وعلى الرغم من اقتراب الموعد المحدد لبلوغ أهداف هذه المبادرة على المستوى الدولي بحلول عام 2015 م، وبلوغ كثير من دول العالم هذا الهدف، غير أن واقع التعليم المجتمعي في مصر يشير إلى وجود صعوبات في تحقيق هدف المبادرة الدولية للتعليم للجميع في الموعد المحدد لها، الأمر الذي يبرر القيام بالدراسة الحالية، بهدف تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر مما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

2 – **مشكلة الدراسة**:

تسعى مؤسسات التعليم المجتمعي إلى تحقيق النمو المتكامل وتكوين شخصية الطفل بصفة عامة وتنمية استعداداته للتعليم المدرسي بصفة خاصة وثمة إجماع عالمي على أن التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي مكون جوهري للتربية الأساسية ولتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، لذا تتسابق دول العالم للعمل على مراجعة نظمها التعليمية وتطويرها للنهوض بمؤسسات التعليم المجتمعي بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع في موعد غايته عام 2015 م [11].

واستجابة لهذه المبادرة الدولية تطور التعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي في الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية وفي عدة دول من أمريكا اللاتينية والكاريبي وشرق آسيا والمحيط الهادي، وذلك لتبني سياسات وبرامج أبرزها برامج الحماية الاجتماعية المتمثلة في التحويلات النقدية سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة.

غير أن تطوير التعليم المجتمعي ما زال يسير بخطى السلحفاة في الدول العربية [12]. حيث لم تتضمن خطط التعليم للجميع في معظم الدول العربية سياسات وبرامج لاستيعاب الأطفال في التعليم المجتمعي، وأن الأهداف الخاصة بالرعاية والتربية في مؤسسات التعليم المجتمعي مجرد شعارات، فلم تكن هناك فئات مستهدفة، ولا مؤشرات محددة للتنفيذ، ولا توجد بيانات عن الميزانية أو مصادر التمويل [13].

ويرجع إخفاق الدول العربية في تحقيق المبادرة الدولية للتعليم للجميع إلى ضعف قدرة معظم أنظمة التعليم في الدول العربية عن بلوغ هدف التعليم للجميع المتعلق بمؤسسات التعليم المجتمعي، لتدني نسبة قيد الأطفال في هذه المرحلة بالدول العربية مقارنة بمعدلات القيد على المستوى العالمي نتيجة لضعف السياسات التي تتبناها تلك الدول.

وقد أكد المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع الذي عقد في بيروت في يناير 2004 عجز الدول العربية عن تحقيق أهداف التعليم لجميع [14]، والذي أوصى بضرورة وجود سياسات واضحة لدى الدول العربية في رعاية وتربية الأطفال المحرومين من الخدمات التعليمية عبر

مؤسسات التعليم المجتمعي، واعتبار الاهتمام بمؤسسات التعليم المجتمعي وتلك الفئة المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية مهمة وطنية شاملة. وتشير أحدث إحصاءات وزارة التربية والتعليم إلى عجز النظام التعليمي عن تحقيق هدف التعليم للجميع، حيث بلغت نسبة الأطفال غير الحاصلين على الفرص التعليمية، أي خارج مقاعد الدراسة 82% ومعظمهم من الفتيات اليافعات.

لا يتوقف إخفاق النظام التعليمي في مصر على تحقيق هدف التعليم للجميع على تدني معدلات قيد الأطفال في مؤسسات التعليم المجتمعي فحسب، بل امتد إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق المساواة في الفرص التعليمية بين الأطفال في الشرائح الاجتماعية المختلفة (15). حيث تقل فرص مصر في بلوغ هدف المبادرة الدولية للتعليم للجميع خلال السنة القادمة أي بحلول عام 2015 بينما حققت كثير من دول العالم هدف التعليم للجميع من خلال الاستيعاب الكامل للأطفال في مؤسسات التعليم المجتمعي (16). وعلى الرغم من أن التعليم في مؤسسات التعليم المجتمعي يشكل الأساس الذي تقوم عليه أهداف التعليم للجميع غير أن الخدمات والإعدادات الخاصة بتعليم تلك الفئات المتعددة والمختلفة في المستوى العمري والمستوي التحصيلي في مصر لا تزال تتعرض للإهمال، وإذا كان من المفروض أن يتم توفير تلك الفرص التعليمية لتلك الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية في مصر إلا أنهم أقل الفئات حظاً بالانتفاع بالخدمات التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي.

وفي عام 2008، شرعت وزارة التضامن الاجتماعي، في تبني برنامج التحويلات النقدية المشروطة، كخطوة أولى، نحو العمل على تغيير برامج الحماية الاجتماعية، في مصر.

هذا وقد تم تطبيق تلك التجربة بمنطقة عين الصيرة، بالقاهرة، لمدة ثلاث سنوات، ومن ثم تم الانتقال إلى نحو 65 قرية، في صعيد مصر، بمحافظتي أسيوط وسوهاج، وقد توقف البرنامج في أعقاب الثورة، وذلك لعدد من المشكلات ذات الطابع الإداري والمالي والسياسي، والتي يمكن التعرف على تفاصيلها من خلال الوثائق الخاصة بالبرنامج.

صيغت هذه المبادرة، كعنصر رئيسي، في إطار محاولات الإصلاح وإعادة الهيكلة، الخاصة بنظام الرعاية الاجتماعية، في مصر، والتي بدأت منذ عام 1950، والتي كانت قد اتسمت بارتفاع تكلفتها المادية، وانخفاض مستوى تأثيرها الاجتماعي (17).

وعلى ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في تقديم تصور مقترح يمكن أن يسهم في تفعيل سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر على ضوء أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع.

يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1 – ما فلسفة المبادرة الدولية للتعليم للجميع، وما أهدافها المرتبطة بمؤسسات التعليم المجتمعي؟

2 – ما واقع مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر؟ وما مدى تحقيقها لأهداف التعليم للجميع؟

3 – ما سبل تفعيل سياسات التعليم المجتمعي مما يحقق أهداف التعليم للجميع؟

4 – ما أبعاد التصور المقترح لتفعيل سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي على ضوء أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع؟

3 – **أهداف الدراسة**:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توضيح فلسفة المبادرة الدولية للتعليم للجميع، من حيث أهمية المبادرة، وأبعادها، وأهدافها المتعلقة بالتعليم المجتمعي، والعوامل المؤثرة في تحقيقها.
- عرض وتحليل مفهوم التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي، والمبررات التي تدعو إلى الاهتمام بالتربية في هذه المرحلة.
- عرض وتحليل خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع المتعلقة بمؤسسات التعليم المجتمعي واستخلاص الدروس المستفادة منها.

- الكشف عن واقع التعليم المجتمعي في مصر، بغية استخلاص مؤشرات كمية وكيفية تعبر عن الواقع الراهن، للتعرف على مدى قدرة النظام التعليمي على بلوغ أهداف التعليم للجميع.
- تحديد السبل المقترحة لتفعيل سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي، مما يحقق أهداف التعليم للجميع.
- تقديم تصور مقترح لتفعيل سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر، مما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع.

4 – **أهمية الدراسة**:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من:

- أهمية مرحلة التعليم الأساسي، في بناء الإنسان كما توضحه العديد من الدراسات العلمية، والتي أثبتت نتائجها أهمية التربية في السنوات الأولى من عمر الطفل في تكوين شخصيته، وتطور ذكائه، وتحقيق تفوقه الدراسي في مراحل التعليم اللاحقة.
- تتناول الدراسة بعض تجارب السياسات والممارسات المتبعة دولياً في تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع، مما يفيد المسئولين عن التربية في مرحلة التعليم الأساسي على مراجعة الواقع، والعمل على تطويره لتحقيق هدف التعليم للجميع.
- كما قد تسهم الدراسة الحالية في زيادة وعي المربين والمهتمين بمؤسسات التعليم المجتمعي بالمبادرة الدولية للتعليم للجميع، وبأهدافها الخاصة بمؤسسات التعليم المجتمعي، وبمدى قدرة النظام التعليمي في مصر على بلوغ أهداف هذه المبادرة بحلول عام 2015
- وقد تفيد نتائج الدراسة الحالية المسئولين والمربين وغيرهم من المهتمين بمؤسسات التعليم المجتمعي في إطلاق المبادرات، ووضع الخطط، واتخاذ القرارات لتفعيل سياسات التعليم المجتمعي بما يؤدي إلى إتاحتها لجميع الأطفال في الشريحة العمرية المناظرة وبالجودة المناسبة، مما يحقق أهداف التعليم للجميع.

5 – **حدود الدراسة**:

اقتصرت الدراسة الحالية على تبني أثر برامج الضمان والحماية الاجتماعي كأحد أبرز السياسات التي كان لها أثر عظيم في تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق توفير التعليم للجميع بنسبة 100% في معظم دول أمريكا اللاتينية، وأبرزها البرازيل – المكسيك – الأرجنتين.

6 – **مصطلحات الدراسة**:

التعليم المجتمعي:

يقصد بالتعليم المجتمعي، "عملية الاستجابة للتنوع في احتياجات جميع المتعلمين وتناولها من خلال زيادة المشاركة في التعليم والاندماج في المجتمعات والثقافات وتقليل الإقصاء عن التعليم فضلاً عن عمليات الإقصاء داخل التعليم" (18).

السياسة التعليمية:

السياسة التعليمية هي مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية، وهي تمثل رؤية المجتمع وقناعة مؤسساته المختلفة بنوعية الحياة التي يرجوها لأجياله في مستقبل أيامهم كما تتضمن التزامات الدولة بشكل محدد تجاه العملية التربوية ككل (19).

وهناك تعريف آخر بأنها المبادئ والقواعد التي تدعم العمل التربوي وتساعد على تحقيق أهداف التعليم بنجاح، وهي عادة مكتوبة للاهتداء بها في إصدار القرارات (20).

ولقد تم تحديد الأهداف الاستراتيجية للسياسة التعليمية في الإتاحة من خلال الاستيعاب وتحقيق فرص تعليمية متكافئة للطلاب في جميع مراحل التعليم، مع الحفاظ على الجودة من خلال اتباع منهج الإصلاح المتمركز على المدرسة (21).

المبادرة الدولية للتعليم للجميع:

حدد المنتدى العالمي للتربية هذا المصطلح بأنه إعلان عالمي لتوفير التربية الأساسية لجميع الأفراد – جومتين 1990 (22) – أقرها المنتدى العالمي للتعليم للجميع – إطار عمل داكار 2000 – والذي اعتبر التعليم الموازي أو تعليم الفرصة الثانية، والمتمثل في مؤسسات التعليم

المجتمعي بكافة صوره وأشكاله، ويكونها جزءاً مهماً من التربية الأساسية للفرد ومن بين أهدافها الرئيسية توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في التعليم الأساسي النظامي وغير النظامي المتمثل في مؤسسات التعليم المجتمعي، على أن تلتزم دول العالم ببلوغ هذه الأهداف بحلول عام 2015 م [23].

7 – **منهج الدراسة**:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة، حيث لا يقتصر المنهج الوصفي في هذه الدراسة على الوصف، وإنما يمتد إلى التحليل والتفسير الذي يعتمد على استخدام الطرق الإحصائية لجمع ومعالجة البيانات، ومن ثم تقديم المقترحات، ويقوم المنهج الوصفي بوصف ما هو كائن، وتفسيره، كما يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع [24]، كما يهتم أيضاً بتحديد الممارسات السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند كل من الأفراد والجماعات، وطرائقها في النمو والتطور [25]، وتمتد الإفادة من الوصف إلى التحليل والتفسير الذي يعتمد على استخدام الطرق الكيفية والكمية في معالجة البيانات، وقد استعانت الدراسة بمدخلين من مداخل المنهج الوصفي هما: مدخل الدراسات الوثائقية لتوضيح الخلفية النظرية للظاهرة موضع الدراسة.

كما استخدمت الدراسة أسلوب القياس المقارن Benchmarking ليس بهدف المقارنة من حيث الاتفاق والاختلاف بين واقع سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر وبعض الدول المتقدمة، إنما استخدمت الدراسة هذا الأسلوب بهدف استخلاص الدروس المستفادة والتجارب الناجحة التي حققتها كل من البرازيل والمكسيك والأرجنتين في مجال سياسة التعليم المجتمعي والتي أهلتها لتحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع.

8 – **الدراسات السابقة**:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين: أحدهما يتناول التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي والثاني يتناول التعليم للجميع، على النحو التالي:

أ – دراسات تناولت التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي:

أ – 1 – "خطة العمل الوطنية العشرية للتعليم للجميع 2004" [26]

هدف الدراسة إلى وضع خطة عمل وطنية عشرية منبثقة من الأهداف الستة للتعليم للجميع والتي يتوقع أن تتحقق بنهاية عام 2015، وتناولت الدراسة الأهداف العامة والتفصيلية للأهداف الستة للتعليم للجميع، وأبرزها: وضع الأطر اللازمة لتأمين التعليم الأساسي الجيد، من خلال: إصدار التشريعات واللوائح وإقرار الأنظمة اللازمة، وتوعية جميع المعنيين بأهمية التعليم الأساسي، والعمل على أن يتم "بحلول العام 2014 م" تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم أساسي مجاني وإلزامي وجيد وإكمال هذا التعليم مع التركيز على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، من خلال التوسع في إنشاء المدارس بناء على معايير الجودة لاستيعاب النمو المتوقع في أعداد الطلاب لتصل إلى نسبة 90% منهم، لتحسين معدلات الالتحاق بمعدل سنوي 2% لتحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الطلاب والطالبات، وتطوير مناهج التعليم الأساسي بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية وفق القيم الإسلامية وتطوير أساليب التعليم والتقييم، والتركيز في بناء المناهج على اكتساب مهارات التفكير والتحليل ومهارات الاتصال، واستيعاب المناهج للقضايا المستجدة والنافعة وتوفير المرونة فيها للتعامل مع المتغيرات التقنية والمعرفية المتوقعة، وتزويد الطلاب والطالبات بالمهارات اللازمة لمواقف الاجتماعية المختلفة، وتنمية مهارات التعليم الذاتي والتعليم مدى الحياة.

2 – التعليم المجتمعي: طريق المستقبل، الدورة 48 المؤتمر الدولي للتربية، جنيف، 25 – 28 نوفمبر 2008 [27]:

تهدف الدراسة إلى استعراض دور الحكومات في تطوير وتنفيذ السياسات على التعليم الشامل ولفت الانتباه إلى أنظمة التعليم التي توفر فرصاً للتعليم مدى الحياة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تدعيم جميع المؤسسات التعليمية بصفة عامة، ومؤسسات التعليم المجتمعي على وجه الخصوص للتأكد من توصيل الخدمات التعليمية لجميع وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى

مجموعة من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة لدعم الملتحقين بمؤسسات التعليم المجتمعي مادياً وذلك لتمكينهم من الاستمرار في التعليم.

3 – أمريكا اللاتينية تمد الفقراء بالموارد [28] 2012:

تهدف الدراسة إلى استعراض أهم السياسات الاجتماعية في العقد الماضي في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وركزت على برامج التحويلات النقدية وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التحويلات النقدية هي السلاح الأكثر فعالية لمكافحة الفقر واللامساواة الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى أن كل من البرازيل والمكسيك والأرجنتين هي من أعلى الدول استفادة من تلك البرامج بل وتمكنت تلك الدول من تحقيق أهداف التعليم للجميع وذلك للعديد من الأسباب كان أبرزها برامج التحويلات النقدية.

4 – التحويلات النقدية للأسر الفقيرة نظير الإبقاء على الأطفال في المدارس بدول أمريكا اللاتينية [29] 2012:

تهدف الدراسة إلى استعراض أثر التحويلات النقدية كمنح مقدمة للأسر الفقيرة نظير الإبقاء على الأطفال بالمدارس والاهتمام برعايتهم صحياً ضد الأمراض والأوبئة. وتوصلت الدراسة إلى أنه حدث تغير كبير بالقرى الريفية بأمريكا اللاتينية وذلك بفضل برنامج التحويلات النقدية، وذلك بانخفاض معدل تسرب الأطفال من التعليم وكذا الانخفاض الملحوظ لعمالة الأطفال وذلك نتيجة لزيادة معدل الانتظام في الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن برامج التحويلات النقدية حققت نجاحاً جيداً في المساعدة على خفض معدلات الفقر والاستثمار في الأطفال الذين يشكلون كبار الغد.

5 – "تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية" دراسة تقويمية [30] 2012:

استهدفت الدراسة الوقوف على مدى التقدم نحو تحقيق الهدف الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية وهما: "تحقيق تعميم التعليم الأساسي وتأكيد كفالة تمكن الأطفال في كل

مكان سواء الذكور أو الإناث منهم من إتمام المرحلة بحلول عام 2015" و"تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتأكيد إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي".

وخلصت الدراسة إلى أن هناك خمس متطلبات لتعميم التعليم الأساسي في مصر وهي: متطلبات عامة ومتطلبات خاصة بالجوانب الاقتصادية ومتطلبات خاصة بالجوانب الاجتماعية ومتطلبات خاصة بالجوانب التعليمية ومتطلبات تعزيز المساواة بين الجنسين.

6 – ليوناردو غاسباريني وغييرمو كروسيس: السياسات الاجتماعية للحد من عدم المساواة والفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البنك الدولي [31] 2013:

تهدف الدراسة إلى عرض التحويلات النقدية في 18 محافظة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وتوصلت الدراسة إلى أنه سيستفاد من من تلك البرامج 600 مليون نسمة بأمريكا اللاتينية والكاريبي وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التحويلات النقدية ساهمت في إلى خفض كبير للفقر المدقع وفي تحقيق المساواة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لذلك تعد برامج التحويلات النقدية إحدى السياسات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

7 – "تقييم أثر برامج التحويلات النقدية في البرازيل من منظور مقارن" [32]

هدفت الدراسة إلى استعراض أهم إنجازات البرازيل والمكسيك في مجال توفير صيغ وبرامج جديدة موازنة لبرنامج "بوليسا فاميليا" وبرنامج الفرص بالمكسيك، وذلك نظراً للنجاح الملحوظ الذي حققته برامج التحويلات النقدية في كلا البلدين.

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن وتوصلت إلى العديد من النتائج كان أبرزها أن برامج التحويلات النقدية حققت نجاحاً في القضاء على العمالة بين الأطفال وأدت إلى ارتفاع نسب التعليم بينهم وزيادة الاستفادة من الخدمات الصحية والغذائية على مستوى الأسرة ككل ويعد انتشال العديد من الأسر من براثن الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين من أهم وأبرز النتائج التي حققتها البرامج.

8 – "الانتفاضات العربية والعدالة الاجتماعية آثار سياسات إصلاح الدعم لصندوق النقد الدولي" 2014 (33):

هدفت الدراسة إلى استعراض اقتصاد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودور صندوق النقد الدولي في ضبط المالية العامة والخصخصة وتقديم النصائح للحكومات العربية لإصلاح نظم الدعم على الوقود والغذاء منذ بداية الأزمة المالية العالمية (2007 – 2008) مروراً بالفترة التي تلت الانتفاضات العربية عام 2011 م، في الأردن وتونس والمغرب ومصر واليمن وهي دول ذات مشاركة تاريخية مكثفة مع صندوق النقد الدولي حيث قام الصندوق بوضع شروط على اتفاقات القروض، لاعتماد تدابير وسياسات جديدة كمفتاح لضبط أوضاع المالية العامة وخفض الديون، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة للعمل مع الحكومات الوطنية لتطوير بدائل أخرى للإصلاحات الاقتصادية قصيرة الأمد، غير تفكيك نظم الدعم، مثل تخفيف أعباء الديون، ووضع وتصميم أنظمة ضرائب التصاعدية، وغيرها من النفقات والتدابر التي من شأنها خلق الحيّز المالي اللازم لإجراء إصلاحات شاملة وأوسع نطاقاً ووضع سياسات مستدامة للحماية الاجتماعية.

ب – دراسات تناولت التعليم للجميع:

ب – 1 : التعليم للجميع في الوطن العربي دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية في ضوء مشروع اليونسكو التعليم للجميع من داكار 2000 حتى عام 2015 (34) 2004:

وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الوفاء بالتعهدات التي التزمت بتنفيذها الدول العربية من خلال برنامج اليونسكو للتعليم للجميع الذي أقرته بمؤتمر داكار، ورصد واقع ترجمة أفكار داكار إلى برامج عمل قابلة للتنفيذ على المستوى الوطني لكل دولة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد البيانات التعليمية المتاحة وربطها ببرنامج التعليم للجميع، واستخلاص مؤشرات حول مدى تحقيق التعليم للجميع في البلاد العربية، وأشارت نتائج الدراسة إلى ضعف قدرة معظم أنظمة التعليم في الدول العربية على بلوغ هدف التعليم للجميع المتعلق بالتعليم المجتمعي بحلول عام

2015، لتدني نسبة قيد الأطفال في هذه المرحلة بالدول العربية مقارنة بمعدلات القيد على المستوى العالمي، وارتفاع نسبة التلاميذ إلى المعلمين عن المعدل العالمي، كما توصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها العمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التعاون الدولي في مجال مؤسسات التعليم المجتمعي، والتأكيد على أهمية متابعة جامعة الدول العربية لتنفيذ برنامج التعليم للجميع في الدول العربية والسعي إلى استحداث صيغ جديدة لاستيعاب كافة الأطفال خارج النظام التعليمي.

ب – 2: التعليم للجميع كمدخل للتعلم مدى الحياة في زمان العولمة إطلالة وثائقية 2006 (35):

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين التنمية البشرية والتعليم للجميع، على اعتبار أن التعليم من الأولويات التي لا بديل عنها لإحداث التنمية، ومن ثم صدر الإعلان العالمي للتعليم للجميع، والذي ينص على أن التعليم حق أساسي لجميع الناس، وتوصلت الدراسة إلى عدد من المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق التعليم للجميع بما يؤدي إلى تحقيق التنمية البشرية، ومن هذه المتطلبات تأمين حاجات التعلم الأساسية، والالتزام المتجدد بتحقيق التعليم للجميع، وتوفير التعليم لكل الأطفال وخاصة في الأماكن النائية والمحرومة من الخدمات التعليمية، والتركيز على اكتساب التعلم، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة للتوسع في نطاق التعليم الأساسي ووسائله، وتعزيز بيئة التعلم، والالتزام السياسي للدولة والاهتمام بوضع سياسة مساندة لتوفير التعليم للجميع، وتدعيم التضامن الدولي ليكون توفير التعليم للجميع مسئولية إنسانية عالمية مشتركة.

3 – التعليم في الوطن العربي والتحديات التي تواجه تطبيق برنامج التعليم للجميع، المؤتمر العلمي العربي الرابع – الدولي الأول (التعليم وتحديات المستقبل 2009 [36]:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأسباب والتحديات التي تحول دون تحقيق التعليم للجميع في الدول العربية، حتى يمكن إعادة النظر في السياسات التربوية القائمة والعمل على تطويرها للوفاء بالتزامات التعليم للجميع، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى العديد

من التحديات التي تواجه التربية العربية، وأثرت على التقدم في تحقيق أهداف التعليم للجميع، منها: الطلب المتزايد على التعليم ومحدودية الموارد المالية، والتغير في الأدوار التي تقوم بها المؤسسات المجتمعية خاصة دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، والنقص في قوانين وتشريعات التعليم، وضعف الاستفادة من التطور التكنولوجي واستيعابه، والضعف في إعداد وتأهيل المعلم، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة للعمل على مواجهة هذه التحديات حتي يمكن للدول العربية بلوغ أهداف التعليم للجميع مع حلول عام 2015

4 – دراسة تقويمية لمشروعات التعليم للجميع في مصر في الفترة من عام 2000 حتى عام 2006 [37]:

هدفت الدراسة إلى تقويم مشروعات التعليم للجميع في مصر على ضوء أهداف داكار، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بجانب المنهج الأثنوجراي من خلال المعايشة لبعض مدارس التعليم المجتمعي، والقيام بمقابلات مفتوحة مع المسئولين، وطبقت أدوات الدراسة على مدارس الفصل الواحد للفتيات، ومدارس المجتمع في محافظتي الفيوم وسوهاج، وتوصلت إلى أن هناك ضعفاً في قدرة مشروعات التعليم للجميع في مصر على تحقيق أهداف داكار، وأرجعت الدراسة ذلك إلى عدة مشكلات منها: ضعف إعداد بعض الميسرات، والقصور في صيانة الأجهزة، وغياب التنسيق في توزيعها على المدارس، بجانب تدني الحالة الاقتصادية لأولياء الأمور مما يؤثر على فرص تعليم الإناث، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة للاستعانة ببعض معلمات مدارس التعليم العام للعمل في مشروعات التعليم للجميع، وزيادة العائد المادي للميسرات والمشرفات.

5 – أرييل فيسبين ونوربرت شادي: التحويلات النقدية المشروطة للحد من الفقر حالياً ومستقبلاً، 2011 [38]:

هدفت الدراسة إلى استعراض وقياس أثر التحويلات النقدية المشروطة في العديد من دول تتقدمها المكسيك والبرازيل وتوصلت إلى أن التحويلات النقدية المشروطة تحظى بالشعبية في البلدان

النامية خلال العقد المنصرم، كما توصلت إلى العديد من النتائج أهمها أن هذه التحويلات نجحت بصورة غير عادية في الحد من الفقر وتشجيع الآباء على الاستثمار في صحة وتعليم أبنائهم.

- وعن طريق تقديم النقود إلى النساء، يمكن للتحويلات النقدية المشروطة أن تغير الأنماط الاستهلاكية للأسر المعيشية بما يحقق مصالح الأطفال.

6 – مارك بيكنز، ديفيد بورنيوس: تقديم الخدمات المصرفية إلى الفقراء عن طريق المدفوعات الحكومية للأفراد، 2012 (39):

هدفت الدراسة إلى استعراض أوضاع المدفوعات الحكومية للأفراد في شتى أرجاء العالم والتي تشمل التحويلات الاجتماعية وكذلك الرواتب الشهرية والمعاشات التقاعدية. وأكدت الدراسة على أن هناك 170 مليون شخص هو من الفقراء الذين يتلقون مدفوعات حكومية للأفراد بانتظام في شتى أنحاء العالم وتعد البرازيل والمكسيك والأرجنتين والهند في مقدمة الدول التي تقدم برامج التحويلات الاجتماعية والتي استهدفت معظم الفقراء في تلك البلاد.

وتوصلت الدراسة إلى أن ربط الخدمات المصرفية بالمدفوعات الحكومية للأفراد من الأساليب الملائمة بشكل جيد.

كما توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك علاقة وطيدة بين المدفوعات الحكومية النقدية للفقراء وبين ارتفاع وتحسن المستوى الاجتماعي والتعليمي والصحي.

خلاصة الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يلي:

- ❖ اتفقت بعض الدراسات على أهمية التربية في مرحلة التعليم الأساسي، وأكدت على ضرورة المساعدات المادية والتحويلات النقدية من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية وضمان استمرار الأطفال في مؤسسات التعليم المجتمعي.
- ❖ كشفت بعض الدراسات عن واقع تحقيق أهداف التعليم للجميع في مصر والدول العربية.

- ❖ اقترحت بعض الدراسات تصورات لتفعيل السياسات والممارسات في مجال التعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي.
- ❖ تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن أي من الدراسات السابقة لم تستهدف تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر في ضوء المبادرة الدولية للتعليم للجميع، وهذا ما تهدف إليه الدراسة الحالية.
- ❖ تستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الوقوف على سياسات التعليم المجتمعي بدول العالم بصفة عامة وبدول أمريكا اللاتينية بصفة خاصة ومن أهمها البرازيل والأرجنتين والمكسيك.

9 - إجراءات الدراسة

تمت الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال الخطوات الآتية:

1 – تحليل الدراسات السابقة، وبعض المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تناولت المبادرة الدولية للتعليم للجميع، والإفادة من نتائجها في معالجة موضوع الدراسة الحالية.

2 – التعرف على فلسفة المبادرة الدولية للتعليم للجميع من حيث مجالاتها، وأهدافها المتعلقة بالتعليم المجتمعي، والعوامل المؤثرة في تحقيقها.

3 – عرض وتحليل مفهوم التعليم المجتمعي ومبررات الاهتمام به.

4 – التعرف على خبرات بعض الدول المتقدمة في تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع في مجال التعليم المجتمعي، وسبل الإفادة منها.

5 – الكشف عن واقع سياسات التعليم المجتمعي في مصر، والتعرف على جوانب النقص والقصور في هذا الواقع، والتي تحول دون تحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع.

6 – وضع تصور مقترح يمكن مقتضاه تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر، بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع، وذلك في ضوء نتائج الدراسة.

أولاً: المبادرة الدولية للتعليم للجميع، الفلسفة والأهداف ومتطلبات التطبيق:

(1 – 1) فلسفة وأهداف المبادرة الدولية للتعليم لجميع:

يشهد العالم مع حلول القرن الحادي والعشرين الكثير من المتغيرات أبرزها ظاهرة العولمة، والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية التي حدثت في العالم خلال العقود الماضية، وأثرت هذه التغيرات على كافة مناحي الحياة، ولم تكن التربية بمعزل عن هذه التغيرات، فقط كانت ثمة محاولات مستمرة من الإصلاح والتجديد التربوي في العديد من دول العالم، بهدف تحقيق التنافسية والتميز لأنظمتها التعليمية لمواجهة هذه التحديات، كل هذا وغيره جعل السعي نحو توفير التربية الأساسية لجميع الأطفال هدفاً تسعى دول العالم إلى تحقيقه.

لذا دعت عدة منظمات دولية منها: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي إلى عقد مؤتمر دولي ينظم ويوجه الجهود الدولية في مجال التربية الأساسية، فكان المؤتمر الدولي للتربية للجميع – جومتين 1990 – الذي صدر عنه الإعلان العالمي حول التربية للجميع، حيث شكل هذا الإعلان إطاراً مرجعياً يفيد الحكومات والمنظمات الدولية والمعلمين والمهنيين المعنيين بالتربية لتصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين خدمات التعليم وقد حدد الإعلان العالمي حول التربية للجميع هدفاً رئيسياً هو: تمكين كل فرد سواء أكان طفلاً أم يافعاً أو راشداً – من الإفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم وتشمل هذه الحاجات كلاً من وسائل التعلم الأساسية مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات، وتشمل كذلك المضامين الأساسية للتعلم مثل: المعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات التي يحتاجها الأفراد من أجل البقاء، وتنمية كافة قدراتهم، ولتحسين نوعية حياتهم. (40)

كما حدد الإعلان العالمي متطلبات تحقيق هذا الهدف في مادتيه الثانية والثالثة، واللتان تنصان على أن إتاحة التربية للجميع تتطلب توسيع نطاق التربية الأساسية لتشمل المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية والتي تتمثل في مؤسسات التعليم المجتمعي بكافة صوره وأشكاله،

ويحث الإعلان العالمي دول العالم على تطوير سياساتها التربوية لتوفير التربية والتعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي بكافة صوره وأشكاله [41] ومن ثم جاء الإعلان العالمي حول التربية للجميع ليؤكد حق جميع الأطفال في التعليم، وليعكس مدى تصميم وإصرار المجتمع الدولي على توفير فرص تعليمية للجميع نظامية وغير نظامية لاستيعاب كافة الأطفال خارج النظام التعليمي وتوجيه طاقات تلك الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية باعتبارها تمثل وسيلة فعالة في بناء أجيال المستقبل.

ولتأكيد هذا الهدف والسعي نحو تحقيقه، اعتمد المنتدى العالمي للتربية إطار عمل داكار عام 2000، وهو بمثابة التزام جماعي للمجتمع الدولي باتباع سياسات تكفل الوفاء باحتياجات التعلم الأساسية لكل طفل ولكل راشد، وسعى إطار عمل داكار إلى تقييم الإنجازات وما تم تحقيقه من هدف التعليم للجميع الذي تم تحديده في مؤتمر جومتين، حيث أجرى هذا التقييم في 183 دولة، وكشفت نتائج التقييم عن قصور في تحقيق هدف جومتين.

وقد حدد إطار عمل داكار ستة أهداف للتعليم للجميع، يتعين على جميع دول العالم تحقيقها بحلول عام 2015، وهي الأهداف الستة التي اعتمدها المنتدى العالمي للتربية، هذه الأهداف هي كما يتضح من الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1) يوضح أهداف التعليم للجميع

(1 – 2) العوامل المؤثرة في تحقيق هدف المبادرة الدولية للتعليم للجميع المتعلقة بالتعليم المجتمعي:

تهدف المبادرة الدولية للتعليم للجميع إلى توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً، غير أن ثمة مجموعة من العوامل التي تؤثر على بلوغ هدف التعليم للجميع، وقد يكون تأثير هذه العوامل بالإيجاب في حالة توافرها بالصورة التي يجب أن تكون عليها، وقد يكون تأثيرها بالسلب في حالة وجود خلل أو قصور في هذه العوامل، مما يجعلها في هذه الحالة معوقات تحول دون تحقيق المبادرة الدولية للتعليم للجميع، وتمثل هذه العوامل مقومات أساسية أو شروطاً لازمة ينبغي توفرها في سياسات التعليم المجتمعي، حتى يتحقق التعليم للجميع، ويمكن توضيح أهم تلك العوامل فيما يلي:

- **توافر الإرادة والالتزام السياسي:**

يتطلب تحقيق الإتاحة وجود إرادة والتزام من القيادات السياسية، يعبر عنه اهتمام المسئولين بتوفير الرعاية والتربية للأطفال، أن تمثل التربية للدارسين أولوية على المستوى الوطني، وأن تكفل الدولة الحق في التعليم للجميع، حيث يعتمد توفير التربية الأساسية للجميع على التزام سياسي وإرادة سياسية تدعمها إجراءات مالية مناسبة وتعزيزها بإصلاحات تربوية ودعم مؤسسي. ويعد إطلاق المبادرات، ورسم السياسات، وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات، من أهم وأبرز مظاهر هذا الالتزام، وهذا يتطلب التزاماً سياسياً قوياً ومستمراً بتطوير سياسات التعليم المجتمعي.

- **تحقيق القدرة على الاستيعاب:**

ويقصد بالإتاحة قدرة النظام التعليمي على استيعاب جميع الأطفال بالتعليم الأساسي، أي توفير فرص التعليم للجميع وبصورة متكافئة، وتتحقق الإتاحة باستيعاب جميع الأطفال في الشريحة العمرية المناظرة، أي عندما تصل نسبة القيد في مرحلة التعليم الابتدائي إلى 100%، وهكذا يعبر الجانب الكمي عن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، باستيعاب جميع الأطفال وتأكيد المساواة بينهم في الالتحاق بالتعليم.

- **برامج توفير الحماية الاجتماعية:**

وذلك من خلال توفير الدعم للأسر الفقيرة وذلك لتشجيعهم على إلحاق أبنائهم بالتعليم المجتمعي، وقد يكون هذا الدعم في شكل إلغاء الرسوم المدرسية، أو تقديم الدعم المالي في شكل تحويلات نقدية، ومنح دراسية، أو مساعدات عينية لأطفال الأسر الفقيرة، وهذا بجانب اتخاذ تدابير مناسبة للقضاء على عمالة الأطفال، بالإضافة إلى توفير مؤسسات التعليم المجتمعي للأطفال في المناطق الريفية والأماكن النائية المحرومة، ودعم برامج التغذية المدرسية لتشجيع الأطفال على الذهاب إلى المدرسة، واستيعاب الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين مثل أطفال الشوارع والملاجئ.

- **تشجيع المشاركات المجتمعية:**

وذلك من خلال مشاركة المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص التي لا تسعى إلى الربح، حيث تستطيع هذه الجهات أن تساند جهود الحكومات في تنمية وتطوير الخدمات التي تقدمها في مجال التعليم المجتمعي، ولا تنحصر المشاركة المجتمعية فقط في فتح مؤسسات التعليم المجتمعي بل ينبغي أن تشمل أيضاً الإسهام في رسم السياسات وصنع القرارات ومشاركة الحكومة في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والتقويم لبرامج التعليم المجتمعي.

- **تطوير العمليات التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي:**

بتحسين نوعية المناهج وطرق التدريس، وأن تتمتع بالمرونة والقابلية للتكيف مع احتياجات الدارسين بمؤسسات التعليم المجتمعي، والمختلفين في المستوى العمري والمستويات التحصيلي بمعنى ألا تصبح مجرد امتداد للنظم المدرسية النظامية، هذا بجانب أن تكون هذه المناهج ملائمة لمراحل النمو المختلفة وملبية لاحتياجات الدارسين واهتماماتهم وأن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسرة والمجتمع المحلي بوصفها البيئة الأساسية لرعاية وتربية الأطفال وتعلمهم، وأن تخضع مناهج التعليم المجتمعي للتطوير المستمر، وأن يتولى تدريسها فئة متخصصة من المعلمات.

- **تطوير برامج إعداد وتدريب معلمات التعليم المجتمعي:**

وذلك بالتأكيد على الجوانب التطبيقية والميدانية في برامج إعداد معلم التعليم المجتمعي، هذا بجانب التطوير المستمر لبرامج التدريب أثناء الخدمة، وأن يتضمن محتوى هذه البرامج معارف ومهارات تتصل بالحاجات التربوية والنفسية لتتناسب وطبيعة الدارسين بمؤسسات التعليم المجتمعي والمتنوعين في المستوى العمري والتحصيلي، والعمل على تطوير الإمكانات المادية والبشرية بالإضافة إلى ضرورة التوسع في إنشاء شعب لإعداد معلم التعليم المجتمعي بكليات التربية وكليات التربية النوعية، علماً بأن تتفرد كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق بتخريج معلم الفصل والتعليم المجتمعي على مستوى الوطن العربي، بالإضافة إلى تشجيع المعلمات الحاصلات على مؤهلات علمية أعلى للعمل في مؤسسات التعليم المجتمعي من خلال تقديم حوافز مادية وأدبية مناسبة.

- **التواصل المستمر مع الآباء:**

التواصل مع الآباء من خلال المراسلات، الاتصالات الهاتفية للتعرف على الحالة التعليمية الطفل الدارس بمؤسسات التعليم المجتمعي، وترسل إليهم التقارير على مدار العام الدراسي، ولتوضح مدى إنجاز الطفل في كل مجال من مجالات الدراسة، وتشتمل تعليقات وملاحظات عن تصرفات وسلوك الطفل، وكذلك مهاراته وقدراته الشخصية ومدى استعداده للتعلم، حتى يمكن للآباء المساهمة في تعديل سلوك الطفل ودعم جهود المعلمة في جميع المجالات وذلك بالإضافة إلى دعم مشاركتهم، وإقناعهم بأهمية تعليم أبنائهم، وضرورة إلحاقهم بمؤسسات التعليم المجتمعي، مما يسهم في تحقيق الأهداف التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي.

- **التطوير المستمر ووضع خطط مستقبلية:**

توفير التعليم للجميع بمؤسسات التعليم المجتمعي وذلك من خلال عقد الاتفاقيات والمشاركة في تنفيذ الخطط الدولية المتعلقة بالأهداف العالمية لتوفير التعليم للجميع. والإفادة من تلك الخطط الدولية في وضع خطة وطنية محددة زمنياً لتطوير مؤسسات التعليم المجتمعي، وإعداد خريطة قومية مدرسية خاصة بالتعليم المجتمعي، وسن تشريعات مناسبة لتطوير العمل في هذا المجال، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق هذه الخطط المستقبلية، وتطوير نظام ضمان جودة التعليم والاعتماد لتلك المؤسسات، بالإضافة إلى تشجيع الدراسات العلمية المستقبلية والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال التعليم المجتمعي.

ثانياً التعليم المجتمعي مفهومه وعناصره:

يحظى مفهوم التعليم المجتمعي باهتمام متزايد حيث يشكل أساس عمليات الإصلاح التربوي في كل من الدول النامية والمتقدمة كاستراتيجية أساسية للتعامل مع مصادر ونتائج الإقصاء. ولقد كان مفهوم التعليم المجتمعي فيما مضى، وحتى اليوم في مناطق مختلفة من العالم (على سبيل المثال في شرق وجنوب شرق أوروبا وأيضاً في دول الكومنولث المستقلة) [42]، محصوراً بشكل أساسي في مجموعة الطلاب الذين يصنفون على أنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة كالطلاب ذوي

الإعاقات الجسدية أو العقلية إلى جانب اللاجئين. وكانت المداخل والإجراءات المطبقة في هذا المجال ذات طبيعة علاجية وتصحيحية، وذلك من خلال إنشاء بنى ومسارات ومدارس خاصة لهذه الفئة من الطلاب. ولقد كان من بين أهم النتائج المترتبة على اختلاف المناهج والبني المؤسسية في كثير من الحالات، زيادة انعزال وانفصال هؤلاء الطلاب الذين يصنفون ضمن ذوي الاحتياجات الخاصة داخل النظام التعليمية ولقد تطور مفهوم التعليم الجامع نحو فكرة أن جميع الأطفال ينبغي التعامل معهم بنفس أساليب التعليم والتعلم (مدارس التعليم العام) بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية والاجتماعية وأيضاً اختلافهم في القدرات والطاقات، وهكذا صار التركيز منصباً على التكامل الفعال وعلى توفير فرص عادلة للالتحاق بنوع عام من التعليم يشمل الجميع.

وفي إطار النظرة الواسعة للتعليم المجتمعي، فإننا نشير بصورة أساسية إلى الطلاب ذوي الإعاقات وذوي صعوبات التعلم والطلاب المحرومين كما ترى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD [43].

وبرغم وجود فئات مختلفة يمكن أن يشملها مفهوم التعليم المجتمعي إلا أن طبيعة هذا المفهوم ليست فئوية؛ وذلك لأنه يرتبط أساساً بتوفير فرص التعلم الفعال لكل طفل من خلال احترام ورعاية تفرده وخصوصيته (مدخل يفصل عليماً على مقاس كل طفل). وتقدم منظمة اليونسكو من جانبها تقدم تعريفاً دقيقاً للتعليم المجتمعي، على أنه "عملية الاستجابة للتنوع في احتياجات جميع المتعلمين وتناولها من خلال زيادة المشاركة في التعليم والاندماج في المجتمعات والثقافات وتقليل الإقصاء عن التعليم فضلاً عن عمليات الإقصاء داخل التعليم".

❖ **مبررات الاهتمام بالتعليم المجتمعي:**

هناك العديد من مبررات الاهتمام بالتعليم المجتمعي من أبرزها [44]:

1 – أهمية وأولوية التعليم المجتمعي في السياسات الحكومية على المدى البعيد، كسياسة اجتماعية أساسية، والأهم من ذلك كون التعليم المجتمعي وسيلة قوية لتقليل الآثار السلبية للتفسخ الاجتماعي

والثقافي إلى جانب العزل الداخلي في المؤسسات التعليمية (التركيبة الثقافية والاجتماعية والعرقية للمدارس كتحد أساسي أمام تطوير سياسات اجتماعية حكومية فعالة).

2 – تحقيق التكامل والتنوع والمرونة بين المراحل والمسارات المختلفة للنظام التعليمية وبين البني والمضامين، في إطار رؤية عالمية موحدة للتعليم الأساسي كطريقة لتنمية فرص تعلم للجميع تتسم بالمساواة والجودة العالية (بناء المنهج بطريقة وثيقة الصلة بالسياسات التعليمية كمصدر أساسي لإضفاء الديمقراطية على الفرص التعليمية) (45).

3 – مراعاة الخصوصية الفردية لاحتياجات التعلم الخاصة بالطلاب الحاليين والمتوقعين في المستقبل (الطلاب الذين لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة والطلاب الملتحقين حالياً بالمدرسة إلى جانب المتسربون) مع الأخذ في الاعتبار تنوعهم الثقافي والاجتماعي والمعرفي، والسياسات الخاصة بالمساواة في الفرص التعليمية (46).

4 – تنظيم المدرسة والنظر إليها باعتبارها وحدة مؤسسية وتربوية متكاملة تسهل وتوجه وتنفذ الجهود والمبادرات الهادفة إلى إتاحة الظروف المناسبة لتحقيق تعلم وثيق الصلة بحياة الطلاب وثقافتهم، وذلك في إطار سياسة تعليمية قوية وإطار عام ومشترك للمنهج من التعليم في مرحلة الشباب (المدرسة كقوة دافعة أساسية للتغيير التعليمي اعتماداً على السياسات والممارسات الجامعة (47).

5 – إعادة صياغة دور المعلمات بصورة تراعي مهامهم ومسئولياتهم الأخلاقية والمجتمعية والمهنية، وتقوي طرق وأساليب التفاهم لديهن، وتستجيب للاختلاف والتنوع بين الطلاب، هذا إلى جانب الحاجة إلى مراجعة وضبط وتوسيع طرق التدريس المرتبطة بالسياقات الثقافية والاجتماعية المتزايدة التعقيد (المعلمون كمشاركين في تخطيط وتطوير سياسات التعليم المجتمعي على مستوى المدرسة وحجرات الدراسة، وليس فقط كمنفذين ومطبقين للتغييرات الحادثة على صعيد المنهج التعليمي) (48).

❖ **خصائص التعليم المجتمعي:**

1 – يعتبر في الأساس عملية بحث عن أنسب الطرق التي يمكن من خلالها الاستجابة للتنوع إلى جانب محاولة التعرف على كيفية التعلم من الاختلافات والتباينات.

2 – يرتبط باستخدام استراتيجيات متعددة لإثارة الإبداع لدى الطلاب وقدرتهم على التعامل مع المشكلات وحلها.

3 – يتضمن حق الطفل في الالتحاق بالمدرسة والتعبير عن رأيه والحصول على خبرات تعليمية جيدة والحصول على نتائج تعليمية قيمة.

4 – يتضمن المسئولية الأخلاقية التي تدفع إلى إعطاء الأولوية إلى الأطفال الذين يتعرضون لخطر التهميش والإقصاء عن المدرسة.

ثالثاً: خبرات دولية في تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع

يعد القضاء على الفقر والجوع من الأولويات في العالم، وهو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الذي يعني بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1،25 دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام 2015 مقارنة بما كان عليه في عام 1990، وقد تحقق هذا الهدف قبل ثلاثة أعوام من المهلة المحددة إذ نجحت بعض البلدان كثيرة السكان في تخفيض عدد الفقراء بين سكانها، فقد تمكنت البرازيل من تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1،25 دولار (بمعدل القوة الشرائية في عام 2005) من 17،2 في المائة إلى 6،1 في المائة.

كما حققت البرازيل تقدماً ملحوظاً في تحسين نوعية البرامج التعليمية المقدمة للدارسين في جميع المستويات والنظم التعليمية سواء النظامية أو غير النظامية وأكدت نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية أن البرازيل ستحقق في المستقبل نتائج رائعة في المسارات التعليمية لدخولها وبقوة عالم المنافسات التعليمية العالمية والتي أساسها المعرفة.

ووفقاً لمؤتمر السلام العالمي تعد البرازيل من أبرز الدول التي استطاعت تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين وضع الفئات المحرومة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية

وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية (49).

وتعد البرازيل من أبرز الجهات فعالية في تقديم المساعدة الإنمائية ولا سيما لبلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى فقد نقلت البرازيل البرنامج الناجح للمنح الدراسية وبرنامج محو الأمية إلى شركائها في أفريقيا (50). ولقد اعتمدت البرازيل في أوائل الألفية الثالثة سياسات تستهدف الحد من الفقر وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وخصوصاً داخل الجماعة الواحدة، وهذا ما يعرف بالمساواة الأفقية والتي ساعدت على الحد من الصراعات الاجتماعية.

ولقد قامت البرازيل في بداية تحولها إلى دولة إنمائية عام 1994، بتنفيذ إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي لكبح التضخم من خلال خطة ريال، وأتمت تحرير التجارة الذي بدأته في عام 1988 بتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة القيود الأخرى وتبع ذلك انفتاح تجاري وسياسة نقدية ومالية حكيمة، وكذلك برامج اجتماعية مبتكرة أدت إلى الحد من الفقر وتقليص الفوارق في الدخل (51).

كما حققت البرازيل تحسناً كبيراً منذ عام 1990 من حيث نمو الدخل ونسبة إنفاقه على المستوى الصحي والتعليمي (52).

وكانت البرازيل بين 15 بلداً حلت في المراتب العليا التي استطاعت رفع نصيب الفرد من الدخل القومي بمعدل تراوح بين 1 – 2 في المائة سنوياً ومما يؤكد على فعالية الاستراتيجية والسياسات المتبعة في تلك الدولة الصاعدة (53).

أ – السياسة البرازيلية في تحقيق أهداف التعليم للجميع:

برنامج التحويلات النقدية المشروطة (صندوق الأسرة بولسا فاميليا):

لقد سجلت بلدان عديدة أداء مميزاً يليق بتغيير نهضة الجنوب كان من أبرزها دولة البرازيل فقد أكد تقرير التنمية البشرية في عام 2013 على أن البرازيل تتصدر بلدان الجنوب وتقود بلدانه نحو النمو الاقتصادي العالمي. وتسهم في نهوض الاقتصاد في بلدان نامية أخرى وفي الحد من الفقر، وفي زيادة الثروة بالإضافة إلى أنها أثبتت قدرتها على الاستفادة من العولمة، واعتماد سياسات عملية

فاستطاعت بذلك توجيه الاهتمام نحو التنمية البشرية وأن تطلق الفرص الكامنة في اقتصادياتها.

وقد أكد التقرير على أن مسارات التنمية في البرازيل والصين والهند تدعو إلى إعادة صياغة الأفكار حول كيفية تحقيق التنمية البشرية، فنجاح هذه البلدان يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم السياسات الصحيحة ويحمل دروساً قيمة يمكن استقاؤها من تجربة تلك البلدان الناجحة (54).

ولقد حققت البرازيل تعميم التعليم الابتدائي بنسبة 100٪ وذلك لأنها منذ تسعينيات القرن الماضي صممت برامج تحويلات نقدية مشروطة وهي الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع لمستوى الدخل وقد كان ذلك البرنامج هو أبرز السياسات البرازيلية لتعميم التعليم الابتدائي للقضاء على الفقر لتحقيق أهداف التعليم للجميع لزيادة دخل المستفيدين وحصولهم على الرعاية الصحية والتعليم، وجعل التحويلات مشروطة بمتطلبات منها القيام بزيارات للعيادات الصحية والحضور المدرسي بشكل صارم تمثل في التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة تحصل الأسرة على الدعم (55).

وتقدم الحكومة دعماً نقدياً بدلاً من المنافع العينية لضمان وصول الخدمات إلى المستحقين الفقراء وتتبنى تطبيق سياسات اجتماعية كان لها عظيم الأثر لما حققته من صدى داخلي وعالمي، ولما كان لها من أثر إيجابي على فقراء البرازيل وخصوصاً لكونها استهدفت تلك الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية والتي تقطن العشوائيات والأماكن البعيدة، ويمثل برنامج بولسا فاميليا مبادرة اجتماعية مبتكرة من قبل حكومة البرازيل، ويقوم البرنامج بخدمة 11 مليون أسرة برازيلية ويقدر عدد الأفراد الذين يستفيدون من برنامج بولسا فاميليا (التحويلات النقدية المشروطة) ما يقارب 46 مليون نسمة (56).

وتعد تلك النسبة هي نسبة الفقراء البرازيليين كلهم تقريباً، وقد نشأ هذا النموذج في البرازيل منذ أكثر من عشر سنوات مضت، ويجري صقله وتنقيحه بصفة منتظمة منذ ذلك الحين، وبموجب هذا البرنامج تحصل الأسر الفقيرة التي تعول أطفالاً على تحويلات نقدية مباشرة تبلغ في المتوسط

70 ريالاً برازيلياً (أي ما يعادل حوالي 35 دولاراً أمريكياً)، كما تصرف هذه الإعانات إلى الأم بصفة خاصة بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة، وتلتزم الأسر الفقيرة في مقابل ذلك، بالحفاظ على مواظبة أطفالها على الدراسة فضلاً عن امتثالها لتطبيق مجموعة من الضوابط المتعددة في إطار خدمات الرعاية الصحية الممنوحة لها وبناء على ذلك فإن برنامج بولسا فاميليا يحقق نتيجتين مهمتين هما: المساعدة على تخفيض أعداد الفقراء في الوقت الراهن وتشجيع الأسر على الاستثمار في أطفالها، وهو ما يؤدي بدوره إلى كسر حلقة توارث الفقر بين الأجيال والحد من انتشار الفقر وتفشيه في المستقبل.

ويعد برنامج التحويلات النقدية المشروطة صندوق الأسرة بولسا فاميليا من أنجح البرامج للقضاء على الفقر، وربما يكون البرنامج الوحيد من نوعه الذي يحدث تأثيراً إيجابياً هائلاً على حياة الملايين من محدودي الدخل في البرازيل وها هي السيدة دينالفا بيريرا دي مورا (Dinalva Pereira De Moura) إحدى المستفيدات من هذا البرنامج، وهي أم رؤوم تعيش في Verjo Favela في المقاطعة الفيدرالية، وقد انسابت كلماتها لتعبر عن شعورها تجاه هذا البرنامج حيث تقول "يعد هذا البرنامج شيئاً رائعاً بالنسبة لي ولأسرتي فأنا أم لثلاثة أطفال وزوجي عاطل عن العمل، إن برنامج بولسا فاميليا يساعدني على شراء الغذاء ويعرف أطفالي موعد استلامنا، للنقود فعندها يتحقق تلبية الكثير من جميع احتياجاتهم الغذائية وجميع الأدوات المدرسية مما يشعرهم بسعادة غامرة، بالإضافة إلى أنهم أصبحوا أكثر مواظبة والتزام بالمدرسة ولا يغيبون عنها، لأنهم يعلمون جيداً أن حصولنا على هذه النقود مرهوناً بانتظام ذهابهم إلى المدرسة وتتمثل محاسن برنامج بولسا فاميليا وفضائله في قدرته على توصيل خدماته إلى قطاعات كبيرة من المجتمع البرازيلي لم تصل إليها في السابق أية استفادة من البرامج الاجتماعية. ويعتبر هذا البرنامج واحداً من أفضل البرامج في العالم من حيث قدرته في مجال وصول الدعم لمستحقيه حيث تذهب مساعداته مباشرة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. إذا يتم توجيه نحو 94٪ من أموال هذا البرنامج إلى 40٪ من الشرائح السكانية الأشد فقراً في البرازيل، وتؤكد الدراسات استخدام معظم هذه الأموال في شراء الغذاء

والأدوات المدرسية والملابس للأطفال.

وتدل مثل هذه المؤشرات على قيام هذا البرنامج بتقديم مساهمة بالغة الأهمية في مجالات تخفيض أعداد الفقراء والحد من عدم المساواة بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة، فقد كانت البرازيل تاريخياً من بين البلدان التي يتم تصنيفها بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة. فقد كانت البرازيل تاريخياً من بين البلدان التي يتم تصنيفها بشكل دائم ضمن البلدان التي توجد فيها أعلى معدلات الدخل فعلى مدى عقود طوال، ظل 60٪ من السكان في البرازيل وهم الناس الأشد فقراً يحصلون فقط على ما لا يتجاوز 4٪ من الدخل القومي. ونتيجة لتنفيذ برنامج بولسا فاميليا وما سبقه من برامج، انخفض معدل عدم المساواة والتفاوت في الدخل بنسبة 4،6 تقريباً طبقاً لقياس فيما بين عام 1995 م و2004 م.

وقد شارك البنك الدولي في عام 2003 ومنذ الوهلة الأولى، في عمليات تصميم برنامج بولسا فاميليا ورصده وتنقيحه وتقول السيدة Benedicte de La Briere (مديرة برامج بالبنك الدولي)، "لقد حققت البرازيل استفادة جمة بفضل شركائنا في هذه العملية، وها نحن اليوم نساعد بلداناً أخرى على تعميق فهمها وتحوير خبراتها وتجاربها من خلال الاسترشاد ببرنامج بولسا فاميليا وغيره من البرامج الناجحة (57).

لقد أدى هذا النجاح إلى إطلاق شرارة الاستنارة وقريحة الاستلهام والمحاكاة بشأن تعديل البرامج وتكييفها وتحويرها في ما يقرب من 20 بلداً مثل المكسيك، وشيلي، وغيرها من بلدان أخرى حول العالم كإندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا والمغرب. كما أعلنت مدينة نيويورك مؤخراً عن إنشاء برنامج "الفرصة بمدينة نيويورك" (Opportunity NYC) وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة المعنية بتدعيم الدخل، وتم تأسيسه على غرار برنامج بولسا فاميليا البرازيلي ولعبها إحدى المناسبات النادرة التي تقوم فيها إحدى البلدان المتقدمة باعتماد إنشاء برنامج مماثل بفض التعلم والاستفادة من خبرات وتجارب ما يسمى بالعالم النامي وأن النتائج التي حققها برنامج بولسا فاميليا تثبت بما لا يدع مجالاً للشك إمكانية التصدي لمكافحة الفقر وعدم المساواة والتفاوت في الدخل

بطريقة قابلة للاستدامة وهو من شأنه إدماج ملايين من المواطنين البرازيليين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد، دون التهاون أو التفريق في التنمية الاقتصادية أو التخلي عنها.

وقد كانت إنجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعني 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33٪ من الشعب البرازيلي، وبالتالي لم يكن مشروعاً سحرياً للقضاء النهائي على الفقر ولكنه كان مشروعاً واقعياً أدى إلى نتائج ملموسة، مثل التمكن من العيش بشكل أفضل والحصول على الطعام واقتناء بعض السلع المعمرة لأول مرة في حياتهم.

وهكذا إذا فقد توصل "لولا" اليساري إلى العدالة الاجتماعية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبني سياسات التأميم، بمعنى أنه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع.

ب – السياسة الأرجنتينية في تحقيق أهداف التعليم للجميع

سجلت الأرجنتين نسبة 100٪ في التحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي على الرغم من أنه في عام 2001 شهدت الأرجنتين واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخها، أدت إلى ارتفاع نسب التضخم نتيجة للانخفاض الحاد في العملة الأرجنتينية وفرضت هذه الأزمة تكاليف اجتماعية حادة أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر إلى 58٪ من إجمالي عدد السكان وارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 83٪، ومن هنا قامت الحكومة الأرجنتينية بتبني وإصلاح العديد من من البرامج والصيغ الاجتماعية (التحويلات النقدية – بدل الطفل العالمي – نظام التأمينات – نظام المعاشات)، والتوسع في برامج موازية للتحويلات النقدية وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية بل واستحداث برامج جديدة ويجرى التخطيط لبرامج تشمل الأطفال قبل الولادة وذلك لتحقيق الضمان الاجتماعي لكافة المواطنين في الأرجنتين (58).

ويعد برنامج "ربات الأسر" من أبرز وأهم برامج الحماية الاجتماعية الذي استطاعت الأرجنتين من خلاله أن تحقق أهم مبادئ الأهداف الإنمائية وهو تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق

التعليم للجميع بنسبة 100٪ واستطاعت الأرجنتين تحقيق ذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات ومن أبرزها (59).

1 – ضمان توسيع وتوزيع عادل للتحويلات النقدية على المحافظات المحرومة من الخدمات التعليمية والاجتماعية وتحقيق الدعم الشامل لكل الأطفال.

2 – ضمان المساءلة والشفافية المناسبة من قبل السلطات المحلية لرصد المواد وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية لدعم الأطفال.

3 – تحديد الأولويات في الميزانية لتلك الحالات التي قد تتطلب مزيداً من التدابير الاجتماعية (مثل تسجيل المواليد، وسوء التغذية المزمن، والعنف ضد الأطفال، والأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية وأطفال السكان الأصليين والمهاجرين، إلخ) (60).

4 – حماية حقوق الأطفال في الدعم والحماية الاجتماعية في الميزانية أثناء الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ من أجل الحفاظ على استمرار الدعم والحماية الاجتماعية للأطفال.

5 – مواصلة التماس المساعدة التقنية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق (اليونيسيف) والمنظمات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء.

6 – التأكيد على أن الحماية الاجتماعية تؤدي دوراً رئيسياً في التصدي للفقر والجهل لأنها تستهدف أولئك الذين يستبعدون اقتصادياً واجتماعياً، سعياً لتحقيق الرفاهية للأطفال (61).

ولقد حققت الأرجنتين تقدماً كبيراً في تصميم السياسات السليمة للحماية الاجتماعية سعياً منها لمكافحة الفقر والاهتمام بالصحة والتغذية والتعليم وحماية الطفل، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، ويتم تقديم تلك التحويلات للأطفال تحت سن 18 عاماً ويتم تسليمها للأم مع التركيز على الأسر التي تتكون من أب وأم عاطلين عن العمل أو يعملون في الاقتصاد غير الرسمي (أي القطاع الخاص – وأرباب الحرف) (62).

ولعل ما يميز الأرجنتين في مجال التحويلات النقدية كونها تستهدف جميع الأسر الموجودة

في المناطق العشوائية والمحرومة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية (63).

ج – السياسة المكسيكية في تحقيق أهداف التعليم للجميع

برنامج الفرص opportunities من الدعم العيني إلى النقدي:

حققت المكسيك هدف التعليم للجميع وذلك لأنها نجحت في تعميم التعليم الابتدائي بنسبة 100٪ لذلك دفع نجاح التجربة المكسيكية في التحول من الدعم العيني للدعم النقدي إلى إشادة المؤسسات الدولية بتلك التجربة كما دعمت عدد من الدول ومنها مصر لدراسة مدى إمكانية تطبيقها لضمان وصول الدعم لمستحقيه (64).

وأكدت دراسة لسوزان باركر إحدى خبراء البنك الدولي بعنوان برنامج الفرص في المكسيك oportunidades أن البرنامج يستهدف بشكل أساسي مكافحة الفقر حيث يركز على مساعدة الأسر الفقيرة في المناطق الريفية والمدن للاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال العمل على ثلاثة محاور، وهي تحسين التعليم، والصحة، والتغذية لأبناء تلك الأسر، وذلك من خلال تحويلات نقدية إلى الأسر مرتبطة بانتظام أطفالها في المدارس وترددهم على العيادات الصحية العامة. وبدأ العمل بالبرنامج منذ عام 1997 في المناطق الريفية الفقيرة في المرحلة الأولى (65).

ومؤخراً تم توسيعه ليشمل المناطق الحضرية، ويبلغ إجمالي الأسر المستفيدة من هذا النظام حتى العام الحالي أكثر من 5 ملايين أسرة تمثل 25٪ من عدد سكان المكسيك. ويحصل البرنامج على تمويل بنسبة 46،5٪ من الموازنة الاتحادية السنوية للمكسيك ويمنح برنامج الفرص الأبوين ما يعادل دخل أطفالهم من لعمل حيه يوفر المنح التعليمية للأطفال تحت سن 22 سنة وللمقيدين في المدارس بين الصف الثالث الابتدائي والصف الثالث الثانوي (66).

كما يقدم دعماً نقدياً للغذاء ورعاية صحية كاملة وبالنسبة للمحور الأول، يقدم البرنامج منحاً نقدية لطلبة الابتدائي حتى الثانوي وتتم زيادتها تدريجياً لتشجيع الأطفال على مواصلة الدراسة وتتراوح قيمة المنح الشهرية بين 16 دولاراً للمرحلة الابتدائية و57 دولاراً للبنين و65 دولاراً للفتيات في الثانوي، وتمنح الفتاة مبالغ أكثر لأنها تسجل أعلى معدل انقطاع عن الدراسة. والمحور

الثاني يوفر الرعاية الصحية الأساسية لجميع أفراد الأسرة مع التركيز بشكل خاص على الرعاية الصحية الوقائية، ويشمل محور التغذية منحاً نقدية ثابتة شهرية لكل طفل يتراوح عمره بين أربعة أشهر وسنتين، بنحو 15،5 دولار لضمان حصولهم على التغذية المناسبة.

وتستمر المنح للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية حتى 4 سنوات، وكذلك تحصل الأمهات الحوامل والمرضعات على مبالغ نقدية بنحو 16 دولاراً شهرياً، وهناك حد أقصى لاستفادة الأسر من تلك المنحة يتراوح الحد الأقصى من 95 دولاراً للأسر التي لديها أبناء في المرحلة الابتدائية و160 دولاراً للأسر التي لديها أبناء في المرحلة الثانوية، وتراجع قيمة المنح الشهرية كل 6 أشهر وذلك في ضوء معدلات التضخم لضمان فاعلية البرنامج (67).

كما يشترط البرنامج عدم غياب أطفال تلك الأسر أكثر من ثلاثة أيام في الشهر وترددهم على العيادات الصحية بصفة دورية لصرف تلك المنح. وتقوم الأمهات في الأسر المستفيدة بصرف المنح النقدية، وأشارت الدراسة إلى أن البرنامج حقق عدداً من النتائج الإيجابية حيث ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي بنسبة 20٪ للفتيات 10٪ للأولاد، وعلى مستوى الصحة حدث تراجع في معدل إصابة الأطفال بالأمراض والتي تسبب إعاقات بنسبة 12٪، كما تحسنت معدلات نمو الأطفال بنسبة 16٪، وتجدر الإشارة إلى أن المكسيك كان لديها برنامج دعم عيني لبعض السلع الأساسية، وقامت بإلغائه تدريجياً منذ عام 1990 حتى عام 1999 وآخر مرحلة لإلغاء الدعم كانت على الغذاء (68).

وقد تميزت السياسات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية عموماً خلال العقد الأخير، يتزايد ميل الحكومات إلى الاعتماد على السياسات النقدية، وبخاصة سياسة رفع أسعار المحاصيل والمنتجات ورفع أسعار الفائدة، وتخفيض قيمة العملات الوطنية، باعتبارها الوسيلة الحاسمة في مجال زيادة المدخرات المحلية، والحد من تدفق رءوس الأموال إلى الخارج، وتشجيع تدفق هذه الأموال إلى الداخل وقد ارتبط ذلك بتشجيع القطاع الخاص والشركات الأجنبية وإعطاء حوافز وتسهيلات عديدة لرأس المال الأجنبي، خصوصاً في مجال الصناعات الموجهة للتصدير إلى الأسواق الخارجية

وقد ساعدت الإصلاحات الضريبية في البرازيل منذ منتصف الستينيات، على تمويل التوسع في الاستثمارات العامة، بينما لجأت دول أخرى مثل الأرجنتين، إلى الادخار الإجباري الذي نجم عن التضخم، وإن كان ذلك قد أفرز في الغالب أزمات خطيرة في النقد الأجنبي وسنعرض هنا لبعض الأمثلة للسياسات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية.

رابعاً: الدروس المستفادة من الخبرات العالمية في مجال التعليم المجتمعي

يتضح من العرض السابق للسياسات والممارسات المتبعة في مؤسسات التعليم المجتمعي لبعض الدول المتقدمة، أن تلك الدول حققت أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع المتعلقة بالتعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي في الجانب الكمي والكيفي، ويمكن استخلاص عدد من الدروس المستفادة من هذه الخبرات العالمية فيما يلي:

1 – ضرورة توافر الرؤية الواضحة، والإرادة السياسية القوية، والصدق والشفافية في التعامل مع الجماهير، حيث ترجمت الرؤية إلى برنامج عمل يتشكل من مجموعة من السياسات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى إرادة سياسي وعزيمة لتوفير التعليم للجميع والالتزام بذلك بحلول عام 2015 وتعهدت كل من (البرازيل – الأرجنتين – المكسيك) بحل مشاكل الفقراء ومقاومة الجوع.

وقد كان من المنطقي أن تؤدي سياسات التقشف إلى مزيد من معاناة الفقراء. لكن الدرس الحقيقي المستفاد من هذا الموقف هو أن الشفافية والصدق والإعلان بكل شجاعة إلى الشعب أنه لا مفر من الالتزام بهذا البرنامج للخروج من الأزمة الاقتصادية والتوجه بشكل مباشر إلى الشعب للتدعيم في تنفيذ برنامج اقتصادية قاسية لفترة مؤقتة هو ما كتب لتلك الدول النجاح.

وعلى النقيض فقد اتبعت الحكومات المصرية المتعاقبة بعد الثورة أسلوب المغالاة في إعطاء الوعود بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اتخاذ إجراءات فورية مثل رفع الحد الأدنى للأجور والالتزام بتعيينات حكومية على نطاق واسع وغيرها من السياسات التي لم تتخذ في إطار رؤية شاملة وبرنامج مدروس للنهوض بالاقتصاد المصري، بل لم تكن أكثر من مسكنات هدفها الأول والأخير هو تهدئة الشارع المصري وكسب رضائه، ولم يمتلك أي من المسئولين في السلطة شجاعة الحديث

بصدق عن حقيقة الممكن والمتاح تقديمه لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر وسوء الخدمات التعليمية والصحية والعشوائيات وأطفال الشوارع ومأساة الحد الأدنى للأجور وغيرها من المشكلات العضال التي يعاني منها المجتمع المصري ولا يختلف أحد على استفحال هذه المشكلات، لكن كان من الأجدر أن تعالج وفقاً لبرنامج محدد وليس بالطريقة التي تمت لكسب تأييد شعبي مؤقت.

2 – إن ما تحقق من إنجاز اقتصادي كبير على أرض الواقع في كل من (البرازيل – الأرجنتين – المكسيك)، لم يكن ليتم في غياب ذلك المناخ الديمقراطي الراسخ.

3 – كذلك تقدم الخبرات الثلاث تصوراً عن حل المشكلات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والفقر يلخص في أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتم بعيداً عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية، ليس فقط باعتبارهم جزءاً من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق وإنما أيضاً من باب أن حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب يؤدي إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام، وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص. ولكن مع التأكيد أنه لا يمكن إغفال ضرورة وجود برامج للإعانة الاجتماعية إلى جانب قرارات مباشرة من الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور، لضمان إلا يصب النمو الاقتصادي فقط في مصلحة الأغنياء ومن ثم يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء كما حدث في معظم دول العالم منذ التسعينيات، حيث ظهرت وانتشرت الأفكار الليبرالية الجديدة التي قدمتها مدرسة شيكاغو والتي تبنتها العديد من دول العالم الثلاث وعلى أساسها تبنت مصر منهج الخصخصة وسياسات السوق الحر بالإضافة إلى الفساد ذي الطابع المصري الخاص، وفي النهاية عاشت مصر خلال العقدين الماضيين حالة من تآكل الطبقة الوسطى ونزوح الملايين إلى مرتبة الطبقة الفقيرة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء بدرجة مستفزة، حتى أصبحت العدالة الاجتماعية والحصول على العيشة الكريمة أحد مطالب ثورة يناير.

4 – في درس آخر يتعلق ببرامج الإعانات الاجتماعية، فقد قدمت برامج (بولسا فاميليا (البرازيل) – وربات الأسر (الأرجنتين) – والفرص (المكسيك) تجربة تستحق الدراسة والتكرار، فهو لم يكن

برنامج لإعطاء أقساط مالية لمساعدة الفقراء فقط، وإنما كانت برامج هادفة كما سبقت الإشارة، حيث إن المواطن لا يحصل على هذه الإعانة في حالة عدم التزامه بإرسال أولاده إلى المدارس أو عدم التزامه بإعطائهم الأمصال الوقائية، إذا فقط كان هدف البرنامج هو مساعدة الأسر حتى تستطيع أن تترك الأطفال يتعلمون ولا يجبروهم على ترك الدراسة من أجل العمل، وهنا تكمن الاستفادة الحقيقية وهي تحويل مسار أبناء الفقراء حتى لا يكون الفقر والمرض وراثياً وطبقياً، وتحتاج مصر إلى مثل هذا النموذج من برامج الإعانة الاجتماعية، فعل بالرغم من عدم وجود إعانات حكومية تذكر في العهد السابق إلا أنه لا يمكن إغفال دور الجمعيات الخيرية الإسلامية والمسيحية والشبابية التي انتشرت في مصر انتشاراً بالغاً، حتى إن كثير من برامج التليفزيون الشهيرة قد انخرطت هي الأخرى في هذا الدور وعملت كحلقة وصل بين طالبي المساعدات وبين المانحين، لدرجة أن من يتابع هذا المجال في مصر يفاجأ بأن هناك قطاعاً لا بأس به من المصريين يحصلون على طعامهم ودواءهم وملبسهم بالكامل دون أدنى عمل أو وظيفة من خلال إعانات شبه ثابتة من هذه الجمعيات، لكن ظلت هذه الطبقات تورث الفقر والمرض والجهل من جيل لآخر بل وتتسع بسبب إقبالها الكبير على الإنجاب، فالمهم هو ليس إعطاء الإعانات الاجتماعية بل المهم هو أن تستهدف التعليم والصحة لأنه قد آن الأوان لكسر هذه الحلقة المغلقة التي تفرز مزيداً من الأطفال الأميين والمرضى والفقراء.

5 – الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي سواء الزراعي أو الصناعي وفي الوقت نفسه اتباع سياسات اقتصادية تكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية، لحماية الاقتصاد الوطني من أن يكون عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية والتي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم، والمجتمع المصري الذي يقترب في عدد سكانه من 90 مليون نسمة من الممكن أن يمثل طاقة إنتاجية كبيرة ومتنوعة، بالإضافة إلى كونه سوقاً واسعاً، ولا يمكن إغفال أن هذا هو ما جعل البرازيل تكون أقل دول العالم تأثراً بالأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي وصلت ذروتها في 2008.

6 – وأخيراً يجدر الإشارة إلى أن تجارب الدول الثلاث تعد تجارب ناجحة وما كان لها أن تنجح لو

لم تتوافر إرادة شعبية حقيقية ووعي جماهيري لأهمية النهوض، فشعوب تلك الدول هي من تحمل أعباء سياسات التقشف حتى تتعافى، وكم تحتاج مصر اليوم وبعد ثورة أسقطت نظاماً سياسياً أفسد مصر مالياً واقتصادياً فساداً بالغاً إلى مثل هذه الروح والعزيمة الشعبية للخروج من عثرتها الاقتصادية.

خامساً: واقع التعليم المجتمعي في مصر:

نفذت مصر سياسة برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة (ERSAP) مع صندوق النقد الدولي منذ أوائل التسعينيات (69)، والذي يهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من العجز في الموارد المالية المحلية والأجنبية، وكذلك النفقات (الأجور العامة والخدمات الحكومية والدعم)، وإلى زيادة إيرادات الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة، وخلال عقد من الزمن تم التخلي عن الإصلاحات بسبب الصدمات الداخلية والخارجية، ومع ذلك فقد تم إعادة إحيائها في عام 2004، مع التركيز على تحرير التجارة وإصلاح الدعم ولكن نظراً للأزمة المالية العالمية في 2008، لم يتم إعادة تنشيط برنامج ERSAP بشكل كامل.

وفي عام 2008، أوصت الاستشارة الخاصة بالمادة الرابعة أن على مصر ضرورة تخفيض / تقليل الدعم على الغذاء والوقود ونفقات الرعاية الصحية ودعا تقرير الفريق إلى إعادة النظر بنظام الدعم بحيث "سيتم استبدال دعم المواد الغذائية العيني تدريجياً بنظام للتحويلات النقدية"، لكن الصندوق أقر بأن "القدرة على استهداف [الفئات الضعيفة] على نحو كاف سوف يستغرق وقتاً أطول لتطويرها" (70) ومع ذلك فقد دعا للانتقال إلى نظام التحويلات النقدية في المدى القريب، ومنذ عام 2011، يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء مفاوضات الديون مع الإدارات المصرية المتعاقبة لخفض دعم المواد الغذائية والوقود ولتنفيذ تدابير التقشف المالي الأخرى، وقد فشل القرض في التحقق بسبب غياب الدعم الشعبي والصعوبات المحيطة بالأزمة السياسية المستمرة في البلاد (71).

ويشير واقع التعليم المجتمعي في مصر خاصة ما يتعلق بمؤشرات واقع الإتاحة والجودة والنظم في مرحلة التعليم الأساسي، للتعرف على مدى قدرة مؤسسات التعليم المجتمعي بواقعها الحالي على

بلوغ هدف المبادرة للتعليم للجميع إلى الآتي:

– فيما يتعلق بالإتاحة:

تشير الإحصاءات عام 2005 / 2006 إلى أن هناك أطفالاً خارج نظام التعليم يقدر عددهم بحوالي 400،000 طفل في سن التعليم الأساسي في ظل النقص في أعداد المدارس اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال بمختلف المناطق الريفية والحضرية المحرومة وخاصة في القرى الصغيرة، كما أن هناك حاجة إلى التوسع في إنشاء المدارس لاستيعاب الأطفال ذوي الظروف الاجتماعية الصعبة (كأطفال الشوارع)، والاستمرار في بذل المزيد من الجهود فيما يخص تعليم الفتيات لسد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في بعض المناطق في سبع محافظات (بني سويف – المنيا – أسيوط – الفيوم – سوهاج – الجيزة – البحيرة)، وعدم وجود نظام تعليمي يتناسب اقتصادياً واجتماعياً مع الأطفال العاملين و / أو أطفال الأسر الفقيرة، وخاصة الفتيات.

وتعد معرفة القيد الإجمالي للأطفال في مؤسسات التعليم المجتمعي – معبراً كنسبة مئوية من المجموع الكلي لفئة العمر المعينة – من المؤشرات الأساسية لتحقيق التعليم للجميع ويمكن التعرف على معدل القيد الإجمالي للأطفال في الشريحة العمرية المناظرة من خلال استقراء الجدول الآتي:

جدول (1)

توزيع مدارس التعليم المجتمعي طبقاً للمحافظة ونوع المدرسة على مستوى الجمهورية

نوع المدرسة	أعداد المدارس	أعداد الأطفال	الفئة المستهدفة	الإطار الزمني للمشروع
1 – مدارس الفصل الواحد	3.146	68.627	بدأت للفتيات ثم تطورت لتستوعب كلاً من البنين والبنات	مستمرة منذ عام 1992
2 – مدارس المجتمع متضمنة المدارس	274	6.936		1992 حتى الآن

نوع المدرسة	أعداد المدارس	أعداد الأطفال	الفئة المستهدفة	الإطار الزمني للمشروع
الصغيرة				
3 – المدارس الصديقة للفتيات	728	19.456		2003 – 2007
4 – مدارس أطفال الشوارع أو الأطفال في ظروف صعبة	32	630	أطفال الشوارع، بنين وبنات	2005 حتى الآن
الإجمالي	2.740	95.649		

– فيما يتعلق الجودة:

إن طبيعة وظروف العمل في هذا النوع من التعليم لا تساعد على استبقاء العاملين المدربين كالمديرين والموجهين والميسرين والعمال، كما أن المواد التعليمية، والتكنولوجيا المناسبة لعمليات التدريس وإدارة هذا النوع من التعليم غير متوافرة بالقدر الكافي.

– النظام:

تعد الثقافة المجتمعية السلبية السائدة بالإضافة إلى ضعف الوعي حول أهمية التعليم المجتمعي داخل وزارة التربية والتعليم؛ وقلة الموارد الحكومية، وعدم دقة نظم جمع البيانات والإحصاءات الخاصة بهذا النوع من التعليم كجزء من النظام العام لجمع البيانات في وزارة التربية والتعليم، وضعف أساليب الإدارة ونظم المتابعة والتقويم.

وعلى الرغم من ذلك تفي الجهود الحالية بنسبة 20٪ فقط من الاحتياجات الحقيقية، حيث يوجد نحو 400،00 طفل وطفلة (100،231 متسرب و299،669 لم تصل إليهم الخدمة التعليمية) لم يتم الوفاء باحتياجاتهم لذلك هناك حاجة لبذل جهود كبيرة لسد هذه الفجوة وخاصة في تعليم الفتيات. وحيث إنه قد تم إحراز تقدم كبير فيما يخص خفض الفجوة بين البنين والبنات: كأحد أهداف مبادرة التعليم للجميع، إلا أنه ما زالت هناك بعض المشكلات، وتحديداً لم

يعد ضمان إتاحة فرص تعليمية متساوية كافية لحل قضية الفجوة النوعية، حيث يحتاج ذلك أيضاً إلى تغيير ثقافة المجتمع حول قيمة تعليم الفتيات، وبالتالي هناك حاجة لتطوير المناهج والتعامل مع الفروق النوعية في الكتب المدرسية والممارسات التعليمية. وتعد النجاحات الماضية والحالية للتعليم المجتمعي أساساً جيداً لتطوير وتفعيل المشاركة المجتمعية خاصة في تمويل الجهود المستقبلية لتمكين الأطفال المستهدفين من الحصول على حقهم الدستوري في تعليم عالي الجودة.

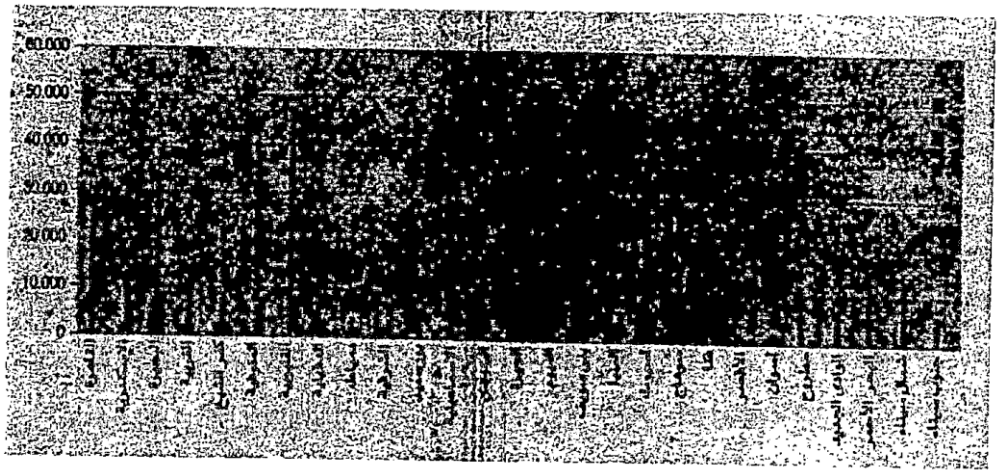

شكل (2) وضع التعليم المجتمعي موضحاً التفاوت في نسب التسرب والالتحاق الحالي وإجمالي الاحتياجات لمدارس التعليم المجتمعي في 27 محافظة.

وعلى ضوء التحليل السابق لواقع التعليم المجتمعي، وما استخلص من مؤشرات حول واقع الإتاحة والجودة في مرحلة التعليم الأساسي، يمكن القول بضعف قدرة النظام التعليمي في مصر على بلوغ هدف التعليم للجميع الخاص بالتعليم المجتمعي بحلول عام 2015 وهو العام المحدد دولياً لبلوغ هذا الهدف.

سادساً: التصور المقترح:

في ضوء الإطار النظري للدراسة، وما تضمنته من دراسات واتجاهات عالمية معاصرة في التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي، ومن خلال العرض قامت الدراسة باقتراح تصور علمي قد يسهم في تفعيل سياسات تربية مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع، ويشتمل هذا التصور على فلسفة، وأهداف، وتوصيات إجرائية في جوانبه المختلفة،

وكذلك على متطلبات تنفيذه في الواقع.

ويستمد التصور المقترح فلسفته من المبادئ أو المنطلقات الآتية:

– يشهد العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين بعض المتغيرات، والتي أفرزت الكثير من التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية عامة ومؤسسات التعليم المجتمعي بصفة خاصة، وانطلاقاً من الدور الأساسي لمحو الأمية وتعليم الكبار في بناء المستقبل ومواجهة تحدياته كان الاهتمام الدولي بالتعليم للجميع، والمتمثل في إصدار مواثيق واتفاقيات حقوق الطفل، وإطلاق المبادرات وعقد المؤتمرات والمتابعة الدولية المستمرة لمدى التقدم في تحقيق التعليم للجميع.

– تسعي التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي إلى إتاحة وتوفير فرصة ثانية للمتسربين من التعليم؛ وذلك استجابة للعديد من المتطلبات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتي تؤثر على التحاق الأطفال بالمدارس وخاصة الإناث ولذلك تعد مؤسسات التعليم المجتمعي صيغة عصرية مستحدثة لاستيعاب جميع الأطفال خاصة في الأماكن العشوائية والنائية والمحرومة من الخدمات التعليمية.

– تعد مرحلة التعليم الأساسي من أهم المراحل العمرية بل تعد مرحلة قائمة ومتكاملة في حد ذاتها، ومن حق كل طفل أن يحياها بكاملها، وإذا قدر وحرم منها لأي عامل من العوامل سابقة الذكر، يأتي دور مؤسسات التعليم المجتمعي كبديل ليعوض المتعلم ما فاته في التعليم النظامي؛ إيماناً بأن التعليق حق يكفله وينص عليه الدستور والقانون.

– تؤدي إتاحة وتوفير مؤسسات التعليم المجتمعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الأطفال خاصة في الأماكن العشوائية والريفية، وذلك من خلال الاستيعاب الكامل للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي مع التأكيد في الوقت ذاته على الجودة، على اعتبار أن الكم والنوع يؤثر كل منهما على الآخر.

– تعد الجودة في برامج مؤسسات التعليم المجتمعي هي الضمان لتحسين نوعية هذه البرامج، حيث ثمة الكثير من الأدلة على أن توفير الجودة في برامج مؤسسات التعليم المجتمعي تزيد القدرات القرائية

والكتابية ومن ثم تزيد من القدرات المعرفية للمتعلمين، وتحسن من مهاراتهم اللغوية، في حين تؤدي الجودة الأقل إلى وجود صعوبات لدى المتعلمين في المهارات اللغوية والاجتماعية وفي السلوك، كما أن الأطفال المحرومين – المنحدرين من بيئات فقيرة – يستفيدون بدرجة أكبر من توفير الجودة، لأنها تقلل من فجوة التحصيل أو الإنجاز التي يواجهها الأطفال المحرومون.

– يشكل وضع خطة وطنية واقعية وذات مصداقية عنصراً أساسياً، ودليلاً على التزام الدولة بالسعي نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع المتعلقة بالتعلم والتعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي، لذا تأتي أهمية وضع خطة وطنية محددة زمنياً على ضوء ما خلصت إليه نتائج المؤتمرات والاتفاقيات والخطط الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي.

– ثمة بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع في مصر، منها قلة الوعي بأهمية التربية والتعليم في مرحلة التعليم الأساسي، وتدني نسبة الالتحاق بمؤسسات التعليم المجتمعي، ونقص الإمكانات المادية والبشرية، وتفاوت فرص الانتفاع بالتعليم المجتمعي في بعض المناطق.

– في ضوء المبادئ السابقة يهدف التصور المقترح بصفة رئيسية إلى تقديم مجموعة من المقترحات والإجراءات والمتطلبات، التي يمكن الأخذ ببعضها على المدى القريب وبالبعض الآخر على المدى البعيد، والتي من شأنها النهوض بواقع سياسات التعليم المجتمعي في مصر، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية: إتاحة وتوفير التعليم للجميع من خلال مؤسسات التعليم المجتمعي، والعمل على وضع خطط مستقبلية لتطوير مؤسسات التعليم المجتمعي بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع.

تفعيل سياسات التعليم المجتمعي:

1 – الجانب الأول الإتاحة

كشفت الدراسة أن معظم الأطفال المتسربين من التعليم لم يتح لهم الالتحاق بمؤسسات التعليم المجتمعي، وهذا يعبر عن ضعف قدرة النظام التعليمي في مصر على بلوغ أهداف التعليم للجميع

وبخاصة التعليم المجتمعي بحلول عام 2015 وهو الموعد المحدد لبلوغ أهداف التعليم للجميع، كما كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من السبل المقترحة لتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال بمؤسسات التعليم المجتمعي، الأمر الذي يتطلب العمل على إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي من خلال استيعاب جميع الأطفال المتسربين من النظام التعليمي من خلال الإجراءات الآتية:

- تبني سياسة التحويلات النقدية لتحقيق الحماية الاجتماعية والدعم المادي لأسر الفقيرة لتشجيعهم على إلحاق وضمان استمرار أطفالهم بمؤسسات التعليم المجتمعي.
- العمل على إلزامية التعليم المجتمعي لكل من فاته التعليم النظامي للسعي نحو القضاء على الأمية تماماً على مستوى الجمهورية.
- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من خلال القضاء على التفاوت في معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم المجتمعي بين جميع المحافظات على مستوي الجمهورية.
- نشر مؤسسات التعليم المجتمعي في المناطق العشوائية والنائية والفقيرة المحرومة من الخدمات التعليمية.
- توعية أولياء الأمور بأهمية إلحاق أطفالهم بمؤسسات التعليم المجتمعي لتمكينهم من المهارات التعليمية والحياتية لكي يتمكنوا من المشاركة في تنمية الوطن.
- التأكيد على حصول ذوي الاحتياجات الخاصة علي خدمات مؤسسات التعليم المجتمعي وذلك سعياً لتغطية احتياجات جميع الفئات من الأطفال المتسربين من التعليم.
- التأكيد على الدعم المادي والصحي لجميع الملتحقين بمؤسسات التعليم المجتمعي وذلك لتشجيع (الآباء والأطفال) على الالتحاق بالتعليم المجتمعي والاستمرار فيه.

2 – الجانب الثاني: الجودة

كشفت نتائج الدراسة عن تدني الجودة داخل مؤسسات التعليم المجتمعي أي أن هناك ضعفاً في قدرة النظام التعليمي على توفير تعليم ذي نوعية جيدة للأطفال، فالتوسع في استيعاب الأطفال

في تلك الشريحة العمرية (6 – 14) سنة لم يقابله اهتمام مماثل في الجانب الكيفي، مما أدى إلى انخفاض جودة العملية التعليمية، حيث لم يقابل الزيادة في معدلات التحاق الأطفال زيادة مماثلة في أعداد المدارس وإعداد المعلمين، كما أن معظم معلمي مؤسسات التعليم المجتمعي غير مؤهلين تربوياً، وهذا ينعكس على جودة أدائهم، وكشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من السبل المقترحة لتحقيق الجودة في العملية التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي الأمر الذي يتطلب العمل على توفير تعليم ذي نوعية جيدة، من خلال الإجراءات الآتية:

- تطبيق المعايير القومية للتعليم في مؤسسات التعليم المجتمعي لضمان تحقيق الجودة.
- توفير بيئة تعليمية داعمة ومحببة للأطفال من خلال الاهتمام بالأنشطة الفنية والألعاب التعليمية لتحقيق أعلى مستويات التعلم ولرفع قدرة المتعلم على الاستيعاب والتحصيل.
- توفير مبان مدرسية مطابقة للمواصفات التربوية والتي تلبي احتياجات وطبيعة الدراسة داخل مؤسسات التعليم المجتمعي.
- توفير عدد كاف من المعلمات المتخصصات في مؤسسات التعليم المجتمعي.
- رفع كفاءة معلمات مؤسسات التعليم المجتمعي وذلك من خلال تنظيم برامج وتدريبات بصفة دورية وذلك لضمان تحقيق الجودة داخل تلك المؤسسات.
- تحسين الأوضاع المادية للقائمين على العملية التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي بمنحهم حوافز إضافية لتحسين أوضاعهم.
- توفير أخصائيين اجتماعيين وأخصائيين نفسيين للتغلب على المشكلات التي تواجه الدارسين داخل تلك المؤسسات التعليمية.
- تطوير مناهج مؤسسات التعليم المجتمعي بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة.
- دعم الدور التربوي لتكنولوجيا المعلومات في التدريس لتلك الفئات العمرية المختلفة في المستوى العمري والتحصيلي.

- توفير بيئة تعليمية تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين لتحمي المتعلمين من العنف والتفرقة والتمييز.
- الاهتمام بممارسة الأنشطة التربوية اللاصفية: الرياضية والفنية والثقافية.
- تفعيل الإشراف التربوي على مؤسسات التعليم المجتمعي.
- تنمية قدرات الإداريين في إدارة مؤسسات التعليم المجتمعي على المستوى المحلي والمركزي.
- تعزيز ودعم التواصل مع الآباء وإشراكهم في تحقيق جودة العملية التعليمية.

3 – الجانب الثالث: خطط التطوير المستقبلية

كشفت نتائج الدراسة عن أهمية وضع خطط قصيرة وطويلة الأجل لتطوير سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي، بما يتماشى مع خطط المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من السبل المقترحة في مجال خطط التطوير المستقبلية لسياسات توفير التعليم للجميع من خلال التعليم المجتمعي في مصر، الأمر الذي يتطلب تحقيق الإجراءات الآتية:

- المشاركة في الاتفاقيات والخطط الدولية المتعلقة بمؤسسات التعليم المجتمعي.
- الإفادة من خطط المنظمات الإقليمية والدولية في مجال التعليم المجتمعي.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم المجتمعي.
- إعداد خريطة قومية مدرسية خاصة بمؤسسات التعليم المجتمعي.
- توحيد جهود مختلف قطاعات المجتمع المهتمة والمعنية بمؤسسات التعليم المجتمعي.
- توفير التمويل اللازم لتطوير مؤسسات التعليم المجتمعي.
- تطوير نظم ضمان جودة التعليم والاعتماد في هذه المرحلة.
- سن تشريعات مناسبة لتطوير برامج التعليم المجتمعي.
- دعم وتشجيع الدراسات العلمية الأكاديمية والتطبيقية في مجال التعليم المجتمعي.
- وضع خطة لاستيعاب جميع الأطفال خارج النظام التعليمي بمؤسسات التعليم المجتمعي لتحقيق المساواة.

- إقامة مراكز علمية تربوية متخصصة في مجال التعليم المجتمعي.
- تطوير الإدارات التعليمية التي تشرف على مؤسسات التعليم المجتمعي.

4 – متطلبات ضرورية لتفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر:

لتحقيق جوانب التصور المقترح وإجراءاته السابقة فإن الأمر يستلزم توفير عدد من المتطلبات، وذلك على النحو التالي:

- وجود التزام سياسي قوي ومستمر بتوفير التعليم للجميع باستيعاب جميع الأطفال خارج النظام التعليمي بمؤسسات التعليم المجتمعي وتبني سياسات أكثر فعالية وإطلاق المبادرات وتخصيص التمويل الكافي لتحقيق ذلك.
- وضع خطة وطنية لتوفير التعليم للجميع واستيعاب جميع الأطفال خارج النظام التعليمي مع الحفاظ على تحقيق الجودة.
- دعم وتشجيع المشاركة المجتمعية في النهوض بمؤسسات التعليم المجتمعي، من خلال تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على فتح مؤسسات للتعليم للجميع، والإسهام في تطويرها.
- توحيد الجهود التي تبذلها الجهات المختصة التي تهتم بتوفير التعليم للجميع بواسطة مؤسسات التعليم المجتمعي، ومن خلال وضع إطار سياسي وتشريعي يحقق التنسيق والتكامل بين هذه الجهات.
- التوسع في إنشاء شعب لإعداد معلم التعليم المجتمعي بكليات التربية علماً بأن تعد كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق هي الوحيدة التي تقوم بإعداد خريج معلم التعليم المجتمعي على مستوى جمهورية مصر العربية بل وعلى مستوى الوطن العربي.
- تفعيل التكنولوجيا في التعليم وتوظيفها بفاعلية للحصول على أفضل الممارسات في مجال التعليم للجميع.

- التوعية المستمرة لأولياء الأمور بأهمية التعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي، كفرصة ثانية للقضاء على الأمية نهائياً، وذلك من خلال تبني وسائل الإعلام لحملة إعلامية لتبصير أولياء الأمور وكل من يهمه الأمر.

المراجع

1) اليونسكو: التعليم للجميع بحلول عام 2015 م، هل سنحقق هذا الهدف، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2008 م، ص 60.

2) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، مدارس الفرصة الثانية لتحقيق المساواة، ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010 م، ص 87

3) الأمم المتحدة: القانون الدولي لحماية الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 44 / 25 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989

4) Vide:

- Ortiz, Cleta Lavonne: "Curriculum and instructional methods in multi age classrooms" unpublished M. A thesis, the kremen school of education and human development, California State University 2005.
- Stillman, Marcia J. : "No need to re-invent the wheel : Benefits of the multi - age classroom" , unpublished M. A thesis, Empire State College, New York University, 2005.
- Hoffman, Jo: "A Qualitative study of four new jersey multi age teachers' Beliefs and practices" unpublished Ph. D thesis, the graduate school of education, New Jersey university, 2001.

5) ماجدالينا سيبولفيدا كارمونا: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المرئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، مجلس حقوق الإنسان الدورة الحادية عشرة، البند 3 من جدول الأعمال، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، 27 مارس 2009، ص 5.

6) Yolande Miller — Grand vaux & Karla Yonder: A literature review of community schools in Africa, Support for Analysis and Research in Africa (SARA)-. project, Academy for

educational development, Washington D.C., USA, February 2002, P. 3.

7) Segall - Correa AM, Leon LM, Helito H, Perez - Escamilla R, Santos LMP, Paes - Sousa R. Cash transference and food insecurity in Brazil: analysis of national data. Rev Nutr 2008; 21: 39s - 51s. Available from: http://www.scielo.br/pdf/rn/v21s0/05.pdf [accessed 11 April 2011].

8) البنك الدولي: أمريكا اللاتينية تمد الفقراء بالموارد، واشنطن، العاصمة، 2012

9) Yap, Yoon - Tien, Guilherme Sedlacek, and Peter Orazem. 2003. "Limiting Child Labor through Behavior - Based Income Transfers: An Experimental Evaluation of the PETI Program in Rural Brazil." In Child Labor and Education in Latin America: An Economic Perspective, ed. Peter Orazem, Guilherme Sedlacek, and Z. Tzannatos. Washington, DC: Inter - American Development Bank.

10) Ariel Fiszbein, Norber Schady : Conditional Cash transfers, reduce present and future poverty (over view), World Bank Policy , research report, 2009.

11) Pablo Sauma: trabajo in fantil y los programas treansferencias en fectivo condicionadas en america latina, 2007.

12) اليونسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: القرائية من أجل الحياة، منشورات اليونسكو، 2006 م، ص 39

13) اليونسكو: التعليم للجميع ضرورة وضمان الجودة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2005 م، ص 207

14) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع، ماذا بعد إعداد الخطة الوطنية؟ بيروت 20 – 23 يناير، 2004 م.

15) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: التعليم للجميع السبيل إلى إنصاف المحرومين، صدر عن منظمة اليونسكو، باريس، 2010، ص 5

16) المركز القومي للبحوث التربوي والتنمية: الخطة الوطنية للتعليم للجميع 2015، بالتعاون مع اليونسكو ووزارة التربية والتعليم، القاهرة.

17) الجامعة الأمريكية: التحويلات النقدية المشروطة (برنامج منحة الأسرة) مصر، مركز البحوث الاجتماعية، القاهرة.

18) OECD : Education policies for students at risk and those with disabilities in south eastern europe, Bosnia - Herzegovina, Bulgaria, Croatia, Kosovo, FYR of Macedonia, Paris, OECD publications, 2006.

19) همام بدراوي زيدان: السياسة وسياسات التعليم – دراسة تحليلية للمفاهيم والعلاقات، مجلة دراسات تربوية، القاهرة: المجلد الثامن، الجزء 1993، 54، ص 32

20) عبد الحميد بن عبد المجيد حكيم، مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة، الرياض، السعودية، 2000 م، ص 65

21) عبد الله بن العقيل العقيل، سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية أن الرياض، مكتبة الرياض، ص 47

22) المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع: الإعلان العالمي حول التربية للجميع، وهيكلة العمل لتأمين حاجات التعليم الأساسية، المؤتمر العالمي حول التربية للجميع بتايلاند، 5 – 9 مارس 1990 م، الطبعة الثانية، اليونسكو، باريس، 1995 م.

23) المنتدى العالمي للتربية: إطار عمل داكار، التعليم للجميع الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، اعتمده المنتدى العالمي للتربية، داكار، السنغال، 26 – 28 أبريل: اليونسكو، باريس، 2000

24) جابر عبد الحميد جابر، أحدم خيري كاظم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة المصرية، القاهرة، 2009، ص 134

25) ثناء محمد سليمان: مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس ومهاراته الأساسية، القاهرة، عالم الكتب، 2009، ص 140

26) وزارة التربية والتعليم: خطة العمل الوطنية العشرية للتعليم للجميع / 2004 المنتدى الوطني للتعليم للجميع، القاهرة 2004

27) اليونسكو: التعليم المجتمعي: طريق المستقبل، الدورة 48 المؤتمر الدولي للتربية، جنيف، 25 – 28 نوفمبر 2008

28) البنك الدولي: أمريكا اللاتينية تمد الفقراء بالموارد، واشنطن، العاصمة، 2012

29) Cash transfers to poor households match to retain the children in schools in Latin American countries, the World Bank, Washington, DC, 2012

30) عبد الله بيومي: "تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية "دراسة تقويمية" المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2012

31) Leonardo Gasperini Guillermo Cruces: social policies to reduce inequality and poverty in Latin America and the Caribbean Karenni, World Bank, 2013.

32) fabio Veras Soares, Rafael Perez Ribas, Rafael Guerreiro: Evaluating the Impact of Brazil’s Bolsa Familia Cash Transfer Programmes in Comparative Perspective, International Poverty Centre. IP Cevaluationnote, Number 1 December, 2007

33) عبد الله زيد، حسن شري، ماهينور البدراوي، وجوشوا هابر: "الانتفاضات العربية والعدالة الاجتماعية آثار سياسات إصلاح الدعم لصندوق النقد الدولي" شبكات المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فبراير 2014

34) ابتسام عبد الرحمن، صلاح الدين المتبولي: التعليم للجميع في الوطن العربي دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية في ضوء مشروع اليونسكو للتعليم للجميع من داكار 2000 حتى عام 2015، الناشر مكتبة التربية العربي بدول الخليج، الرياض، 2004

35) نادية جمال الدين: التعليم للجميع كمدخل للتعليم مدى الحياة في زمان العولمة، إطلالة وثائقية، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد الرابع، 2006

36) صالحة محيي الدين: التعليم في الوطن العربي والتحديات التي تواجه تطبيق برنامج التعليم للجميع، المؤتمر العالمي العربي الرابع – الدولي الأول (التعليم وتحديات المستقبل)، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالاشتراك مع جامعة سوهاج المجلد الأول، 2009

37) إسلام محمد السعيد: دراسة تقويمية لمشروعات التعليم للجميع في مصر في الفترة من عام 2000 حتى عام 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2010

38) Ariel Faspin and Norbert Shadi: conditional cash transfers reduce poverty now and in the future, Washington, DC, World Bank, (2011).

39) Mark Pickens, David Bornillos: providing banking services to the poor through government payments to individuals ,2012.

40) المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع: الإعلان العالمي حول التربية للجميع، وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية، المؤتمر العالمي حول التربية للجميع جومتين بتايلاند، 5 – 9 مارس 1990، الطبعة الثانية، اليونسكو، باريس، 1995، ص 1 – 3

41) المرجع السابق، ص 5

42) المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع: التعليم للجميع تقييم عام 2000 مبادئ توجيهه تقنية، اليونسكو، 2000، ص 28

43) Organization for Economic Co-operation & Development (OECD): "Education. For All", Directorate For Education, February, 2014

44) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع، صدر عن منظمة اليونسكو، باريس، 2013 – 2014، ص 67

45) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم للجميع: تقييم منتصف المرحلة، إعلان الدوحة، النص النهائي 19 – 21 فبراير، الدوحة، 2008 م.

46) صالحة محيي الدين سنقر: التعليم في الوطن العربي والتحديات التي تواجه تطبيق برنامج التعليم للجميع، المؤتمر العلمي العربي الرابع – الدولي الأول (التعليم وتحديات المستقبل)، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالاشتراك مع جامعة سوهاج، المجلد الأول، 2009 م.

47) إسلام محمد السعيد: دراسة تقويمية لمشروعات التعليم للجميع في مصر في الفترة من عام 2000 حتى عام 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس،

48) وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر 2007 / 2008 – 2011 / 2012، القاهرة، 2007

49) Ibid,35-38

50) Yap, Yoon-Tien, Guilherme Sedlacek, and Peter Orazem "Limiting Child Labor through Behavior-Based Income Transfers: An Experimental Evaluation of the PETI Program in Rural Brazil." In Child Labor and Education in Latin America: An Economic Perspective, ed. Peter Orazem, Guilherme Sedlacek, and Z. Tzannatos. Washington, DC: Inter-American Development Bank.2013.

51) Martin Rillavion : How long it take to lift one Billion people out of poverty? World Bank Research observer, vol 28, 2013, pp. 139 - 144.

52) Soares FV, Soares S, Medeiros M, Osorio R: Cash transfer programmers in Brazil: impacts on inequality and poverty (IPC Working Paper 21). New York: United Nations Population Division; 2013. Available from: http://ideas.repec.org/p/ipc/wpaper/21.html [accessed 6 March 2011],
53) Paes-Sousa R, Miazaki E, Santos LMP. Effects of a conditional cash transfer programme on child nutrition in Brazil. Bulletin of the World Health Organization 2011 ;89:496-498.
54) UNDP, Human Development Report: the renaissance of the South provides a human in a world of diversity, issued by the United Nations Development Programme and the World Bank, Washington, DC 0.2013, p 29.
55) Brandão A, Dalt S, Gouvêa VH. Segurança alimentar e nutricional entre os beneficiários do Programa Bolsa Familia. In: Vaitsman J, Paes-Sousa R. Avaliação de politicas e programas do MDS: resultados Bolsa Famiia e assistência social. Brasilia: Ministério do Desenvolvimento Social e Combate á Fome2013.pp. 99-115. Portuguese. Available from: http://www.mds.gov.br/gestaodainformacao/biblioteca/secretaria- de-avaliacaoe-gestao-de-informacaosagi/livros/avaliacao-de- politicas-e-programas-domds-resultados-volume-2/avaliacao-de-politicas-programas-do-mdsresultados-volume-2 [accessed 8 April 2013
56) Segall-Corrêa AM, Leon LM, Helito H, Pérez-Escamilla R, Santos LMP, Paes-Sousa R. Cash transference and food insecurity in Brazil: analysis of national data. Rev Nutr 2008; 21:39s-51s. Available from: http://www.scielo.br/pdf/rn/v21s0/05.pdf [accessed 11 April 2011].
57) Lindert, Kathy ,Anja Linder, Jason Hobbs ,and Benedicte de la Briere : " The Nuts and Bolts of Brazil's Bolsa Familia Program: implementing conditional Cash Transfers in a Decentralized Context." Social Protection Discussion paper 0709.Washington,D.C.:worId Bank.-2012,pp.33-34

58) Fiszbein, Ariel, Paula Giovagnoli and Isidoro Aduriz (2012), "Argentina's Crisis and its Impact on Household Welfare," Working Paper N.l/02, World Bank Office for Argentina, Paraguay and Uruguay.pp.43-44.
59) ILO: Protection social, seguridad social, prestaciones familiares, prestaciones monetarias, politica social, Argentina. Buenos Aires: Oficina de la OIT en Argentina.2010.
- Plan Jefas y Jefes de Hogar Desocupados: Un ano de gestión, Mayo 2002 - Mayo 2003, Ministerio de Trabajo, Empleo y Seguridad Social, 2003.
60) INDEC: Nota de Prensa, Las Remuneraciones en la Industria Manufacturera Aumentaron un 7.2% durante elTercer Trimestre del Ano, October 31, 2012, Banco Central de laRepúlica Argentina, Argentina: Macroeconomic, Monetary, and Financial Outlook, and Inflation Report, pp. 67 and 72.
61) Amjad Rabi: Argentina's System of Social Cash Transfers, Situation Analysis and Future Development, UNICEF,2012,pp-12- 14
62) UNDP. (2011). MDG Monitor: Argentina. Retrieved from http://www.mdgmonitor.org/country_progress.cfm?c=ARG& cd= WB. (2011). World Development Indicators (WDI). Retrieved from http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development- indicators
63) Stiglitz, Joseph: "The Lessons of Argentina for Development in Latin America." In Argentina in Collapse? The Americas Debate, Michael Cohen and Margarita Gutman (eds.) New York: The New School. (Also published in Spanish in Argentina en Colapso? America Debate. Buenos Aires: Instituto Internacional de Medio Ambiente y,2012
64) Attanasio, Orazio, Costas Meghir ,and Ana Santiago: "Education Choices in Mexico: Using a Structural Model and a Randomized Experiment to Evaluate PROGRESA." Working Paper EWP05/01,Institute for Fiscal Studics,London,2012.
65) سوزان باركر: التجربة المكسيكية نموذجاً "برنامج الفرص المكسيكية"، البنك الدولي، 2012

66) Behrman, Jere R. ,Susan W . Petra E. Todd: "Long-Term Impacts of the Opportunities Conditional Cash Transfer Program on Rural Youth in Mexico. "Discussion Paper 122,Ibero-America Institute for Economic Research, Gottingen , Germany.2012.
67) Skoufias, Emmanuel. "Rural Poverty Alleviation and Household Consumption Smoothing: Evidence from PROGRESA in Mexico." Unpublished manuscript, International Food Policy Research Institute, Washington, DC.. 2012
68) Todd, Petra, and Kenneth I. Wolpin: "Assessing the Impact of a School Subsidy Program in Mexico: Using a Social Experiment to Validate a Dynamic Behavioral Model of Child Schooling and Fertility." American Economic Review 96 (5):2012 ,pp.415—417
69) البنك الدولي: "مشروع المساعدة الفنية لإصلاحات قطاع الطاقة / شبكات الأمان الاجتماعي في مصر"، صندوق التحول للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 19 أبريل، 2013، ص 57
70) جمهورية مصر العربية: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة – تقرير البعثة 2008، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم 9 / 25، 25 نوفمبر 2008، ص 17 – 18
71) صندوق النقد الدولي: "مصر": الاستشارات الخاصة بالإصلاح بالمادة الرابعة– تقرير البعثة 12، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم 12 / 9، 255 يوليو 2012، ص 19

الملاحق

جدول1: برامج التحويلات الاجتماعية في 34 بلدا

الأرجنتين	برنامج الأسر	504.784	496	نعم
الأرجنتين	برنامج "ربات الأسر"	1.500.000	678	لا
بنغلاديش	برنامج تشغيل 100 يوم	2.000.000	15	لا
بنغلاديش	برنامج الوصول إلى الأطفال المتسربين من التعليم	500.000	17	نعم
بنغلاديش	برنامج منح التعليم الابتدائي	5.300.000	17	نعم
بنغلاديش	برنامج مساعدة الطالبات في المدارس الثانوية	728.884	28	نعم
بوليفيا	برنامج جوني الأرقط □□□□	1.200.000	28	نعم
بوركينا فاسو	برنامج الأيتام والأطفال المتسربين للخطر	9.250	8	نعم
البرازيل	صندوق الأسرة	12.400.000	406	نعم
كمبوديا	مشروع دعم قطاع التعليم بكمبوديا	3.550	80	نعم
كمبوديا	برنامج المنح الدراسية للطالبات المقدمة من الصندوق الياباني للحد من الفقر	4.188	45	نعم
شيلي	برنامج تضامن شيلي	255.000	162	نعم
شيلي	برنامج منح وحدة الأسرة □□□□	1.200.000	122	لا
الصين	خطة ضمان الحد الأدنى من سبل كسب العيش	22.000.000	88	نعم
كولومبيا	برنامج أسر في معترك الحياة	1.500.000	88	نعم
كولومبيا	الضمان الاجتماعي □□□□	3.800.000	7	لا
كولومبيا	المعاش التقاعدي لكبار السن □□□□	360.881	342	لا
كولومبيا	منح مشروطة بحضور المدرسة □□□□ بوغوتا	10.000	380	نعم

جمهورية الكونغو الديمقراطية	خطة التسريح	100.000	410	نعم
الجمهورية الدومينيكية	برنامج التضامن □□□□	481.448	283	نعم
إكوادور	برنامج قطاع التنمية البشرية □□□□	1.80.416	318	نعم
السلفادور	برنامج شبكة التضامن □□□□	100.000	90	نعم
غواتيمالا	برنامج تقدم أسرتي □□□□	260.000	460	نعم
هايتي	برنامج طريق لحياة أفضل □□□□	150	350	لا
هندوراس	برنامج العائلة البديلة □□□□	240.000	113	نعم
إندونيسيا	برنامج عائلة الأمل □□□□	746.371	239	نعم
الهند	القانون الوطني لضمان العمل في المناطق الريفية	45.112.793	53	لا
جامايكا	برنامج النهضة عن طريق الصحة والتعليم	300.000	44	نعم
كينيا	شبكة الأمان من الجوع	60.000	162	لا
كينيا	التحويلات النقدية للأيتام وللأطفال المعرضين للخطر	12.600	76	نعم
مالاوي	خطة "دووا" للتحويلات النقدية الطارئة	0.181	80	لا
المكسيك	برنامج شباب مع فرص □□□□	330.000	57	نعم
المكسيك	برنامج "الفرص"	6.000.000	836	نعم
نيجيريا	برنامج رعاية الفقراء	38.000	121	نعم
باكستان	برنامج بنظير لدعم الدخل	2.200.000	4	لا
باكستان	برنامج إعالة الأطفال	13.285	30	نعم
باكستان	برنامج إصلاح قطاع التعليم بمنطقة البنجاب، برنامج منح طالبات المدارس بمنطقة البنجاب	486.258	30	نعم
بنما	برنامج شبكة الفرص □□□□	70.000	300	نعم
باراجواي	برنامج معاً □□□□	19.800	107	نعم
بيرو	برنامج PCA	453.829	401	نعم

بيرو	برنامج □□□□	40.000	147	نعم
الفلبين	برنامج □□□□	700.000	202	نعم
جنوب أفريقيا	منحة إعالة طفل	8.883.000	384	لا
جنوب أفريقيا	منحة كبار السن	2.309.679	128	لا
جنوب أفريقيا	منحة الإعالة	1.377.468	128	لا
سوازيلاند	برنامج STC للتحويلات الطارئة	8.223	273	لا
تركيا	مشروع تخفيف المخاطر الاجتماعية	855.906	306	نعم
اليمن	مشروع تطوير التعليم الأساسي	10.000	35	نعم
زامبيا	حملة التحويلات النقدية الاجتماعية	8.200	114	نعم

ملاحظات: هذه القائمة ليست شاملة. فهناك بيانات غير متاحة حول جميع برنامج التحويلات الاجتماعية، حيث لا تزال الخطط والبرامج القائمة آخذة في النمو، كما يجري حالياً إطلاق برامج جديدة. وقد تم جمع البيانات من مجموعة كبيرة من المصادر (1) فيشبين وشادي (2009) (مصدر رئيسي للبيانات حول كثير من برامج التحويلات النقدية المشروطة الواردة في هذه القائمة)، (2) مقابلات أجرتها بياتريز مارولاندا استشارية سيجاب مع البنوك والوزارات الحكومية بكولومبيا، (3) مقابلات أجراها خبراء سيجاب مع وزراء التنمية الاجتماعية (الأرجنتيني) ووزارة التنمية.

2002	شهرياً	إيداع مباشر ببطاقة مزايا إلكترونية يسهل استخدامها من خلال ماكينة الصرف الآلي التابعة لبنك الأمة □□□□
2002	شهرياً	إيداع مباشر ببطاقة مزايا إلكترونية يسهل استخدامها من خلال ماكينة الصرف الآلي التابعة لبنك الأمة □□□□
2008	شهرياً	فاقداً بمكاتب الحكومة
2004	مرتين سنوياً	إيداع مباشر بالحساب المصرفي للمستفيد
2002	كل ثلاثة أشهر	إيداع مباشر بالحساب المصرفي للمستفيد
1971	مرتين سنوياً	إيداع مباشر بالحساب المصرفي للمستفيد
2008	سنوياً	صرف مباشر بواسطة الجيش بالمدارس
2008	كل ثلاثة أشهر	فاقداً باللجنة القروية لمكافحة فيروس ومرض الإيدز
2003	شهرياً	إيداع مباشر ببطاقة مزايا إلكترونية يسهل استخدامها من خلال الوكالة أو ماكينة الصرف الآلي التابعة لبنك □□إيكونوميكا□□□□
2005	ثلاث مرات سنوياً	نقداً في حفلات مدرسية
2002	ثلاث مرات سنوياً	نقداً في حفلات مدرسية
2002	شهرياً	نقداً بمراكز خدمة المعهد الوطني للضمان الاجتماعي أو بنقاط الصرف
1861	شهرياً	نقداً بمراكز خدمة المعهد الوطني للضمان الاجتماعي أو بنقاط الصرف
1988	شهرياً	إيداع مباشر بحساب مصرفي أو صرف مباشر بالبنك أو بالاتحاد الائتماني أو بمكتب البريد

2001	مرتين شهرياً	نقداً بالفروع أو الفروع المتنقلة أو إيداع مباشر ببطاقات المزايا الإلكترونية التي يصدرها البنك الزراعي □ □ □ □
1949	شهرياً	إيداع مباشر ببطاقات المزايا الإلكترونية ونقداً بالفروع
1949	مرتين شهرياً	إيداع مباشر ببطاقات المزايا الإلكترونية ونقداً بالفروع
2005	مرتين شهرياً	إيداع مباشر بالحساب المصرفي
2008	شهرياً	إيداع مباشر بمحافظة تقوم على استخدام الهاتف الجوال □ □ □ □ يسهل استخدامها لدى الوكلاء ومواقع الصرف
2005	مرتين شهرياً	إيداع مباشر ببطاقات مزايا إلكترونية يمكن استخدامها في متاجر معينة لعمل مشتريات معلمة
2005	شهرياً	نقداً بفروع بنك □ □ □ □ أو بنك الزراعة الوطني
2005	مرتين شهرياً	نقداً بنقاط صرف يديرها بنك تجاري
2008	مرتين شهرياً	نقداً بفروع بنك □ □ □ □
2007	مرة واحدة	تحويل أصول
1898	مرتين سنوياً	□ □ □ □ تصرف نقداً بمكاتب فروع □ □ □ □
2007	كل ثلاثة أشهر	نقداً بمكتب البريد
2005	شهرياً	إيداع مباشر بحساب ويسهل استخدامه لدى وكيل أو نقداً بمكتب بريد أو بنك أو من خلال موظفين محليين
2001	مرتين شهرياً	شبكات توزع عن طريق مكاتب البريد وبطاقات خصم إلكترونية
2008	مرتين شهرياً	إيداع مباشر بحساب دكار ببنك إكويتي يسهل استخدامه من خلال ماكينات الصرف الآلي والوكلاء للمجهرين بنقاط بيع
2004	مرتين شهرياً	نقداً بفروع وزارة الخزانة المحلية أو بمكاتب البريد
2008	مرتين شهرياً	إيداع مباشر بحساب مصرفي ببنك □ □ □ □ إنترناشيونال □ □ □ □ يسهل استخدامه بأسرع متنقل
2008	شهرياً	إيداع مباشر بحساب ادخار ببنك "باتسياس"
1997	مرتين شهرياً	نقداً بنقاط صرف وإيداع مباشر بحساب المستفيد الادخاري ببنك "باتسياس"
2008	شهرياً	نقداً بمؤسسات التمويل الأصغر وبنوك المجتمعات المحلية
2008	شهرياً	عن طريق مكاتب البريد مشروع تجريبي بالبطاقات الذكية
2008	كل ثلاثة أشهر	نقداً بمكتب البريد
2004	كل ثلاثة أشهر	حوالة بريدية
2006	مرتين شهرياً	نقداً بمكاتب البريد والبنوك التجارية
2000	مرتين شهرياً	نقداً من الصراف المتنقل
2005	شهرياً	إيداع مباشر بحساب مخصوص ببنك الأمة □ □ □ □ □ □ □ □
2004	شهرياً	إيداع مباشر بحساب المتلقي بالصندوق الرياسي
2008	شهرياً	نقداً بالبنك العقاري الفلبيني □ □ □ □ □ □ □ □
1998	شهرياً	إيداع مباشر بحسابات لدى شركة "نت 1" وبنك إيسا أو نقداً
1828	شهرياً	إيداع مباشر بحسابات لدى شركة "نت 1" وبنك إيسا أو نقداً
1994	شهرياً	إيداع مباشر بحسابات لدى شركة "نت 1" وبنك إيسا أو نقداً
2007	شهرياً	إيداع مباشر بحسابات ببنك □ □ □ □ □ □ □ □ يسهل استخدامه من خلال نقاط البيع بمكاتب بريد □ □ □ □ وماكينات الصرف الآلي التابعة لبنك □ □ □ □ □ □ □
2001	مرتين شهرياً	نقداً بالبنوك وبمكاتب البريد في المناطق المحلية التي ليست لها فروع
2007	كل ثلاثة أشهر	نقداً باجتماع مجالس الآباء بالمدارس
2003	شهرياً	نقداً بنقاط الصرف

1	المتلقون	1.000.000	
2	المدفوعات أسئلة	12	
3	التكلفة / المتلقي أشهر من خلال الترتيبات التقليدية (دولار أمريكي)	2.00	أقل تكلفة بالبرامج التي أعادتها الدراسة
4	التكلفة / المتلقي / شهر من خلال الصرف الإلكتروني	1.59	متوسط ستة برامج تحويلات اجتماعية في الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا
5 (أ)	العملاء / نقاط البيع الطرفية / شهر	100	اختبرت لتعبر بتحفظ عن شبكة وكلاء بكافة أرجاء البلاد تصل إلى أعمال المناطق الريفية والتي قد تبدأ فقط بمتلقين للمدفوعات الحكومية للأفراد
5 (ج)	التكلفة لكل نقطة بيع طرفية (دولار أمريكي)	400	يفترض وجود تسعير تفاضلي يبرره حجم الطلب الكبير الموجه إلى شركة تصنيع منفردة
	إجمالي تكاليف نقاط البيع الطرفية (دولار أمريكي)	4.000.000	السطر 1 مقسوماً على السطر 5 (أ) مضروباً في البند 5 (ب)
5 (د)	التكلفة لكل بطاقة خصم (دولار أمريكي)	2.00	السعر السائد في بلدان متعددة
5 (هـ)	تكلفة استبدال بطاقات المتلقين مرة كل خمس سنوات (دولار أمريكي)	2.00	السعر السائد في بلدان متعددة
5 (و)	إجمالي تكاليف البطاقات (دولار أمريكي)	4.000.000	السطر 5 (د) مجموعاً على السطر 5 (هـ) مضروباً في السطر 1
5 (ز)	تكلفة تحديد وكيل واحد وتدريبه وإعداده (دولار أمريكي)	400	المتوسط بين شركاء برامج التكنولوجيا للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء حيث تكون البيانات متاحة
5 (ح)	عدد الوكلاء	10.000	السطر 1 مقسوماً على السطر 5 (أ) بافتراض تغطية كاملة مناطق البلد
5 (ط)	إجمالي تكاليف إنشاء شبكة وكلاء (دولار أمريكي)	4.000.000	السطر 5 (أ) مضروباً في السطر 5 (ج)
5 (ك)	إجمالي الاستثمار الأولي (دولار أمريكي)	12.000.000	السطر 5 (ج) مجموعاً على السطر 5 (و) وعلى السطر 5 (ط)
5 (ل)	التكلفة / المتلقي لشهر بتنفيذ البنية الأساسية للخدمات المصرفية المقدمة دون فروع بنكية (دولار أمريكي)	1.00	السطر 5 (ك) مقسوماً على السطر 1 مقسوماً على السطر 2 استهلاك تكلفة نقاط البيع والبطاقات والوكلاء على مدار الإثنى عشر شهراً
6 (أ)	التكلفة الشهرية للصرف من خلال الترتيبات التقليدية (دولار أمريكي)	2.000.000	السطر 1 مضروباً في السطر 3
6	إجمالي تكاليف الصرف من خلال الترتيبات التقليدية على مدار	12.000.00	السطر 6 (أ) مضروباً في 60 شهراً ببرنامج

(ب)	خمس سنوات (دولار أمريكي)	0	مدته خمس سنوات
7 (أ)	تكلفة البنية الأساسية الأولية (دولار أمريكي)	12.000.000	السطر 1 مضروباً في السطر 5 (ل) مضروباً في 12 شهراً
7 (ب)	التكلفة / المتلقي / شهر لصرف المنح من خلال الخدمات المصرفية المقدمة دون فروع بنكية على مدار خمس سنوات	83.400.000	السطر 1 مضروباً في السطر 2 مضروباً في خمس سنوات مضروباً في السطر 4
7 (ج)	إجمالي تكاليف الصرف من خلال الترتيبات الجديدة على مدار خمس سنوات (دولار أمريكي)	107.400.000	السطر 7 (أ) مجموعاً على السطر 7 (ب)
8	إجمالي وفورات التكاليف (دولار أمريكي)	12.600.000	السطر 6 (ب) مطروحاً منه السطر 7 (ج)
9	إجمالي وفورات التكاليف ($)	105	السطر 8 مقسوماً علي السطر 6 (ب)، النسبة التي تكون بها ترتيبات الدفع الجديدة أرخص من الترتيبات التقليدية